الدكتور منذر الشاوي

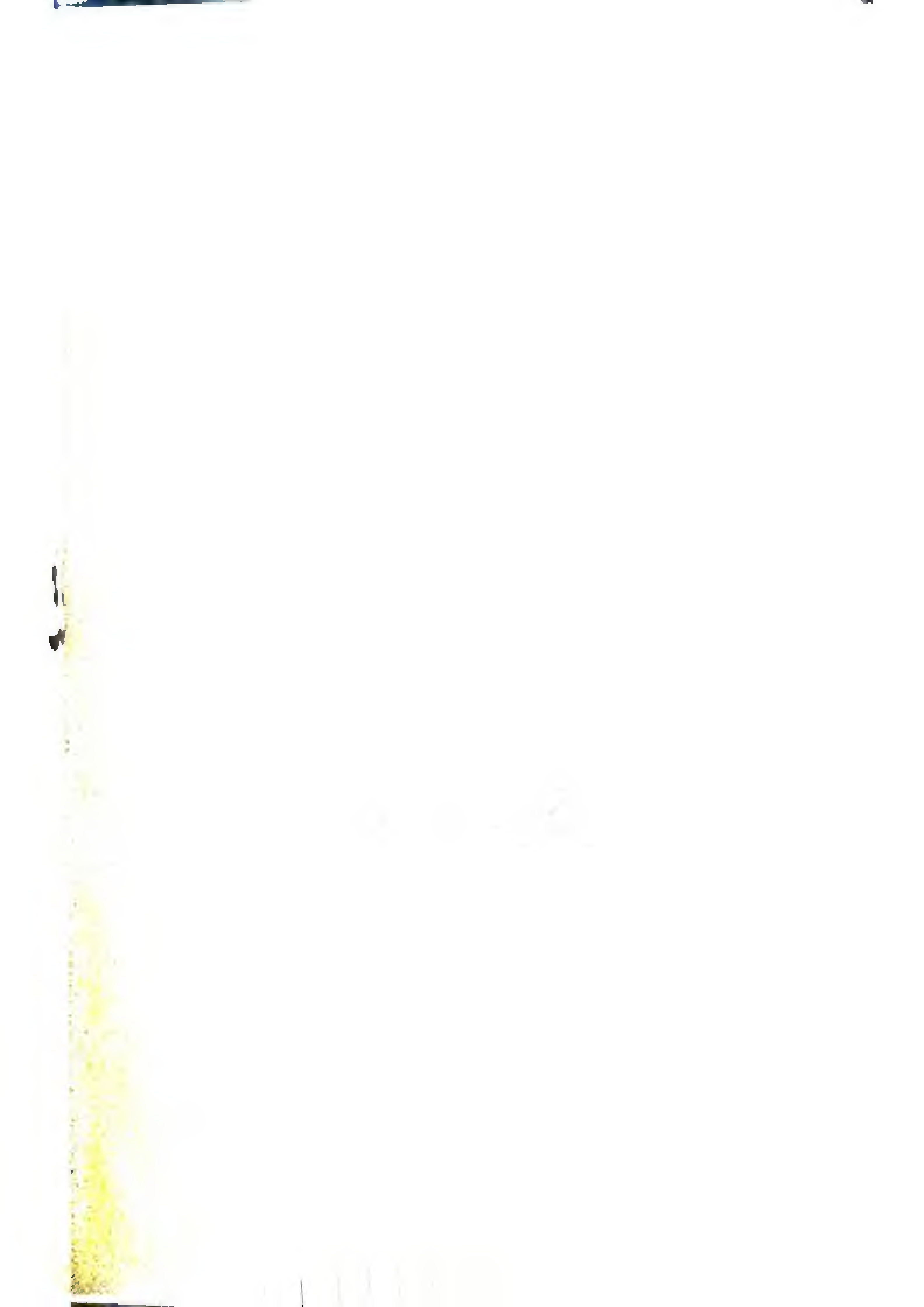
كتابات جامعية

دار الحكمة



كتاباتٌ جامِعيّة

م. سرمد حاتم شكر



الدكتور منذر الشاوي

كتابات جامعية

دار الحكمة



تقديم

في الوقت الذي تتوقف فيه «الجامعة» عن الصدور ، هو الوقت ذاته الذي يجب ان نقف طويلاً عنده لنحيي «الجامعة».

وخير وسيلة، ربما، هي ان نعيد الى الاذهان بعض ماكان يكتب في جريدة «الجامعة».

ولما كنت واحداً من الذين رافقوا مسيرة «الجامعة» أرى اليوم لزاماً عليَّ، أن أجمع في «كتاب» ماكتبته فيها، كتعبير وفاء لهذه الصحيفة الثقافية.

والسؤال هو: كيف كنت أكتب والعمل الرسمي والبحث عن «الزمن الضائع» هو الهمّ الأكبر. والجواب هو ان هذه

«الكتابات» كانت تحدياً للزمن ورفضاً قاطعاً لقيود الحياة اليومية. فبها كانت راحتي، وبها كان عنائي.

وهذه «الكتابات»، فرضت بضعاً منها مناسبات تاريخية. تريد موقفاً من مسيرة التأريخ. والأمل الكبير بأنجاز العمل الكبير، فرض بضع كتابات أُخر. وكتابات فرضتها ضرورة الانعتاق من معاناة القلق لأحتمال ضياع الأمل. ومنها مافرضته النظرة المتشائمة للواقع الفكري والجامعي في القطر. ومقالات ولدت في حمى النقاش في مجلس الجريدة. وكلمات فرضتها مفاجآت الحياة. أو أوحى بها «التأمل في الطريق»!

وهي، بعد ذلك: «كتابات جامعية» لانها كتابات جامعي، أغلبها عن الجامعة. وفي «الجامعة».

وليتصور القارئ كيف كنت أكتب، وفي أي زمن أكتب، وبأي روحٍ أكتب.

وحينَ أعود اليوم الى هذه «الكتابات» اسأل نفسي: أهو أنا الذي قلت وكتبتُ هذا؟ وأمام الواقع الذي يقول نعم،

أدرك عندها أن الذات الاخرى هي التي تقول وتحاور وتكتب وقد لبست العديد من الاقنعة المستعارة !

وحين تصفحت ماكتبتُ، أدركت ايضا، ان مشيئة القدر كانت ان تولد «الجامعة»، وتغيب وأنا في الغربة !

فسلام على «الجامعة» يوم ولدت وسلام على «الجامعة» يوم تعود الى قرائها !

ورجائي ان يجد قراء «الجامعة» والعاملون فيها، في هذه «الكتابات» تحية الفكر والوفاء.

منذر الشاوي
٢١ أيلول ١٩٩٠



١

اصلاح التعليم العالي



اصلاح التعليم .. اصلاح الانسان

ان مسألة اصلاح التعليم العالي ليست بالمسألة الجديدة ، بل هي المشكلة القديمة- الحديثة التي تطرح اليوم نفسها بحدة لم يسبق لها مثيل . لانها اصبحت المشكلة المصير . في عالم يتسابق مع الزمن . وفي تاريخ يتعجل خطاه . ولايمكن . والحال هذه ، ان يتخلف العراق عن مسيرة التاريخ ويخرج من حلبة السباق مع الزمن وقد اهملت هذه المسألة وزادت تراكماتها وتعقدت جوانبها واختلف الوعي اتجاهها . وتفاوتت المسؤوليات في حلها . فهناك من عاشت المشكلة معه . ولكنه يئس من حلها وهناك من عاناها ويعانيها لحد الان ، وتعيش معه وتؤرقه وهناك من لم

تطرح عليه المشكلة اصلا • ولعظم المشكلة في ابعادها الانسانية والمؤسسية والمادية ، فانها تحتاج من دون شك الى مواجهة غير تقليدية والى حل جذري لنعيد الامل لمن فقده ونعطي الطمأنينة لمن يعانيها وتؤرقه . ونوعي من لم يدرك المشكلة ويحس بخطورتها ، ليكون هؤلاء في طليعة الداعين الى الاصلاح وحماته • ولنجد في قلوب الاخرين وعقولهم المعين الخير والطاقة اللامتناهية للاصلاح •

من هنا تبرز اهمية «وثيقة اصلاح التعليم العالي في العراق» ، لانها تنصب اساسا على معالجة اهم مسألة في حياة الشعوب وهي مسألة التعليم . اي بناء الانسان وبناء المجتمع •

فعن طريق التعليم يزود الانسان بالمعرفة والمهارة وبهما يسهم ، في البناء المادي للمجتمع •

لكن التعليم لايزود الانسان بالمعرفة والمهارة . فحسب . بل يرسخ فيه قيماً ، ويحدد فيه سلوكاً ، ويثبت فيه رؤيا للانسان ومصير الانسان •

لذا ، فان التعليم يسهم ايضا في البناء القيمي للانسان وبالتالي للمجتمع • فدور التعليم اذن اساسي في التنمية المادية والقيمية للانسان والمجتمع • وبهذا يسهم التعليم العلي في تحديد المستوى الحضاري في المجتمع ، لانه يكشف عن مستوى قدرات الانسان على التحكم في حياة الفرد من خلال التحكم في الطبيعة ، وفي حياة المجتمع ، وكل ذلك من خلال تشخيص الواقع وتحليل العوامل المؤثرة فيه ، ثم تطويع معطيات الواقع وتحويلها والارتقاء بها الى مستويات اعلى ، انسانية ومجتمعية •

فالفكر والعمل يتفاعلان بحركة ديناميكية متصاعدة ، لبناء الحضارة • فالتعليم كما نريد ، والتعليم كما يجب ان يكون اذن ، يهدف الى تغيير المجتمع نحو الافضل ، من خلال بناء الانسان الافضل •

لذا ، ومن هذا المنطلق ، ووفقا لهذه الرؤية ، يصبح التعليم قيمة اخلاقية ، ورسالة حضارية •

فبناء الانسان وتقدم المجتمع ، معناه المواكبة القومية

للحضارة العالمية في بعديها الاخلاقي والعلمي ، وبالتالي فنها مشاركة انسانية ايضا في مسيرة حضارة الانسان وتحديد سياق مصيره وصيوورته .

والحضارة ليست ترفا بل هي ضرورة . وضرورة مصيرية . فلابد للانسان ان يعطي معنى لحياته ، وهدفا لصيرورته . فكانت الحضارة بهذا المعنى مصيرا وكان مصير الانسان حضارة .

ولابد لنا الان ان نضع الاصلاح في بعده الزمني ، فنقول : ان وثيقة اصلاح التعليم العالي تفرضها وتحتمها طبيعة المرحلة .

فالنصر التاريخي الذي حققه العراق في ظل قيادة تريخية . يقضي ويتطلب ادامة زخم هذا النصر بتهيئة القاعدة البشرية والمادية لمسيرة العراق الصاعدة واعطائه دوره القيادي التاريخي . حيث ان المرحلة الراهنة . منحت العراق فرصة تاريخية قد لاتعود . حين وفر القدر وحدد المصير . قيادة استثنائية . في شخص الرئيس القائد صدام

حسين قادرة على صنع التاريخ وتحديد مساره . فكن المصير في رجل ، وكان بحق الرجل المصير •

ان المرحلة الحاضرة هي مرحلة التحديات المتزايدة القومية والعالمية •

ولمواجهة هذه التحديات كان الاصلاح ويجب ان يكون ، لأن فيه التقدم وفيه المواجهة لاكبر تحد يتعرض له الانسان في تاريخه •

فلاتراجع اذن ، ومن يتراجع يحكم على نفسه بالزوال • فالعالم كله يجري مستعينا بالعلم ومستخدما التكنولوجيا للدخول في القرن الحادي والعشرين • فما احرى العراق . اذن ، ان يدخله من بابه الواسع ، ولايدخله اذا بقي التعليم والعلم يراوح مكانه ، وبقي التدريسي مزعزعا في ذاته والطالب حائرا في مصيره •

ان المرحلة الراهنة هي مرحلة النهوض ، ومرحلة التحدي التي تضاعف من هذا النهوض ليكون قدرا وحبا للقدر •

لذلك فن انجاز اصلاح التعليم العالي . في هذه المرحلة فرصة تاريخية . فرصة القدر . قد لاتكرر بذات الصيغ وبذات العوامل وامكانات النجاح .

ان هذه المرحلة هي مرحلة الاصلاح . المرحلة التي يمكن ان يكون قد تهيأ فيها البديل الافضل والصورة الاوضح لما يجب ان يكون عليه التعليم العالي .

لذا فان مسألة اصلاح التعليم العالي تطرح نفسها الان بهذه الحدة وبهذا البعد التاريخي .

ان المنهج الذي قامت عليه وثيقة اصلاح التعليم العالي في العراق ، ينطلق من ادراك موضوعي وواقعي للتعليم . فلقد شخصت الوثيقة بدقة مشاكل التعليم العالي والمعوقات التي تعترض مسيرته وطرحت الاطار العام للحلول التي يمكن ان تقدم . فالدراسة قامت ، اذن ، على معطيات شخصت بدقة وموضوعية وعلمية وجرأة .

وهذه المعطيات المشخصة في التعليم العالي ، كانت فرضية او دليلاً للعمل الذي انطلقت منه الدراسة للخروج من المأزق

او الظروف السلبية التي وضع فيها التعليم العالي في العراق ، وانتشاله من واقع يطوقه فجعله يلهث وراء مسيرة المجتمع بدلا من ان يكون في قيادة المجتمع وتطوره وتقدمه •

فأعطت الوثيقة توضيحات لمعالم المشكلة واشرت ، بل حددت المسرات التي يمكن ان تسلك للنهوض بالتعليم العالي ، بعد تجاوز مرحلة التدهور •

وفي تاريخ التعليم العالي في العراق لم يحدث ، على مانعتقد . ان تمت دراسة عن اصلاحه بهذا البعد وبهذه الدقة . حيث كانت اصيلة في منطلقاتها ، شمولية في رؤيتها مترابطة في اجزائها .

وقد تضمنت وثيقة اصلاح التعليم العالي قسمين اساسيين يتشاطران مسيرة التعليم العالي ، وهما التعليم الجامعي والتعليم التقني • اذ في الوقت الذي يلتقي فيه هذان النظامان من نظم التعليم في العديد من الجوانب ، فانهما يختلفان ايضا في جوانب اخرى ، لان لكل نظام فلسفته واهدافه الخاصة به • وعالج القسم الخاص باصلاح التعليم

الجامعي الاسس التي يقوم عليها هذا التعليم وهي التدريسي الجامعي ، والطالب الجامعي والبنية الجامعية •

كما انه تصدى الى مقومات التعليم الجامعي وهي القبول الجامعي والمنهج الجامعي والدراسات العليا والبحث العلمي •

وقد ربطت الوثيقة بين هذه الاسس والمقومات للتعليم الجامعي ضمن تصور شمولي ديناميكي متصاعد •

وكذلك فعلت في القسم الثاني بالنسبة للتعليم التقني ، حين عالجت اسس ومقومات التعليم التقني ، انطلاقا من طبيعة هذا النظام التعليمي الخاصة ، وربطت فيما بين عناصره ضمن نظرة واحدة لمجمل مسيرة التعليم التقني الحالية ، والمستقبلية •

ورغم خصوصية كل من النظامين التعليميين ، الجامعي والتقني ، فان معالجات الوثيقة ونظرتها كانت واحدة ايضا في شموليتها ، باعتبارهما رافدين اساسيين متكاملين للتعليم العالي في العراق ، عليهما يتوقف بناء المجتمع

وتقدمه ٠

لقد حددت وثيقة اصلاح التعليم العالي، منطلقات هذا الاصلاح، ولكن لااصلاح بدون توفير مستلزماته المادية والبشرية، فاصلاح التعليم العالي يهدف قبل كل شئ الى توفير مستلزمات النشاطات العلمية للتدريسيين والطلبة على الصعيد الشخصي والصعيد المؤسسي. لكي يضمن لهم مواجهة التحديات وهم مزودون بالارادة الحرة والفكرة النيرة والوسيلة الناجعة ٠

ونظرا للظروف الخاصة التي يمر بها العراق، وبغية السيطرة بشكل تخطيطي ومبرمج على تحديد مستلزمات اصلاح التعليم العالي وفق ستراتيجية واضحة مداها نهاية القرن الحالي، فقد تم تقسيم هذه المستلزمات على خطتين خمسيتين الى العام (٢٠٠٠) ٠ تبدأ الخطة الخمسية الاولى من عام ١٩٩٠ وتنتهي بنهاية العام ١٩٩٤، وتبدأ الخطة الخمسية الثانية من العام ١٩٩٥ الى نهاية القرن الحالي ٠

ويمكن القول · ان مستلزمات الخطة الخمسية الاولى تهدف الى تجاوز المعوقات التي وقفت وتقف دون تطور التعليم العالي، وتهيئة مستلزمات النهوض به . اما الخطة الخمسية الثانية ، فهي خطة الانطلاق والنهوض بالتعليم العالي بما يجعله مواكبا لمتطلبات الثورة الصناعية والاقتصادية والاجتماعية في العراق · لقد عالجت الخطة الخمسية الاولى مشكلة النقص الكمي في عدد اعضاء الهيئة التدريسية والنقص النوعي في الملاك العلمي ، كما انها عالجت الخلل في نوعية بعض الابنية الجامعية والنقص فيها . وعدم ملاءمة العديد منها لاداء المهمات التدريسية والبحثية الى جانب التقادم الذي حصل في العديد منها · كما عالجت النقص الكمي والنوعي في بعض الاجهزة والمعدات المختبرية وتقادم البعض الاخر منها ، وكذلك النقص في المراجع والدوريات العلمية ·

وتهدف الخطة الخمسية الاولى كذلك الى تحديد الحد الامثل للطلبة في كل جامعة من جامعات القطر وهيئة المعاهد

الفنية . وعدم التوسع في استحداث دراسات جديدة . عدا بعض التخصصات العلمية المتقدمة التي تحتاجها خطط الدولة التنموية ، ولسعي الى تطوير ماهو موجود في الوقت لحاضر . وكذلك سد النقص الحاد في اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات بعادة البعثت والاجازات الدراسية والاستفادة المدروسة من الزمالات الممنوحة للقطر ضافة للدراسات العليا داخل القطر .

وقد اعتمدت الخطة الخمسية الاولى اسسا ومعايير انطلقت من الوقع العراقي سعيا لمجاراة الواقع العالمي .

ولهذا . ولغرض اتاحة الفرصة لاعضاء الهيئة التدريسية لمتابعة مستجدات اختصاصاتهم وتحديث معلوماتهم وانجاز بحوثهم للارتقاء بالعمل الجامعي . فقد تم تحديد نسبة عضو هيئة التدريس الى الطالب بما يقربها من النسب في الجامعات العالمية الرصينة وحسب التخصص . في حين تصل في واقعها الحالي الى نسب غير معقولة .

فقد تم اعتماد نسبة ١/١٠ في التخصصات الطبية، ١/١٥ في الصيدلة و ١/٢٠ في التخصصات الهندسية والعلوم و ١/٣٠ في التخصصات الانسانية •

وانطلقت الخطة من ضرورة حصر التدريست النظرية باعضاء الهيئة التدريسية الذين يحملون لقب (مدرس) فما فوق. سواء كانوا من حملة شهادة الماجستير ام الدكتوراه بالنسبة للجامعات وحصر تكليف من هم بدرجة (مدرس مساعد) بالدروس العملية وتهيئة المتميزين منهم لاكمال دراستهم العليا للحصول عى شهادة الدكتوراه •

وقد يتساءل البعض: ماذا بعد هذا اللقاء؟ وماذا بعد هذه الندوة؟ ان اصلاح التعليم العالي قضية كبرى ولاريب، ولكن مثل بقية القضايا الكبرى، لاتبقى العبرة بالاهداف فقط. وانما في القدرة على تنفيذها • وان تحقيق ذلك يتطلب بذل مجهود مكثف ومتواصل ينسجم مع دور التعليم العالي ومسؤوليته الريادية في المجتمع •

لذا فان المرحلة القادمة لن تشهد تنفيذ مستلزمات

اصلاح التعليم العالي المادية والبشرية فحسب ، بل انها ستشهد ايضا ، وبالاخص تشكيل العديد من اللجان لوضع البرامج والخطط والمشاريع التنفيذية لكل نقطة ، ولكل فكرة ، ولكل اقتراح ورد في وثيقة اصلاح التعليم العالي او ماقد يرد في مناقشات هذه الندوة • فالمرحلة القادمة اذن هي مرحلة تنفيذ دقيق واغناء في ذات الوقت لمنطلقات الاصلاح •

اذن فعملية اصلاح التعليم العالي هي عملية ديناميكية مستمرة ومتصاعدة لن تقف عند هذا اللقاء • وربما ستكون هناك لقاءات اخرى ، وعلى مستويات اخرى لاغناء بعض التصورات ، وتحديد بعض التشخيصات لوضعها موضع التنفيذ الدقيق ، بغية انجاز كامل خطط اصلاح التعليم العالي •

ولاشك ان لعامل الزمن أهميته في تحقيق هذه الانعطافة الكبرى في مسيرة التعليم العالي في العراق •

والسباق مع الزمن تفرضه المرحلة التي يعيشها الانسان المعاصر اليوم ، وهي مرحلة تعجيل التاريخ • ولكن اهمية

الزمن بالنسبة لنا يجب ان تتلخص كما قال السيد الرئيس القائد في «السرعة دون التسرع» .

ان اقل مايمكن ان يقال عن وثيقة اصلاح التعليم العالي هي انها تضمنت مواجهات واعية وموضوعية وصريحة لمشكلة التعليم العالي في العراق . وبذلك وحده تكون قد قدمت نصف الحل . اضافة الى ماتضمنته من حلول وماقدمته من مقترحات ضمن نظرة شمولية ومسيرة متصاعدة للتعليم العالي ليطرق ابواب القرن الحادي والعشرين .

الا ان التعليم العالي بحكم ابعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يتطلب ان يتبوأ مكانة متميزة بين كل النشاطات التي تجري في المجتمع . فهو المؤثر المتأثر بالعوامل التي تحرك المجتمع وتحدد مسارات توجهه نحو التقدم والرقي .

وعليه فان العناية بالتعليم العالي من قبل كافة الجهات الرسمية والمجتمعية ، هي اولا وقبل كل شيء مسؤولية عامة .

فمع ان التعليم العالي هو قطاع هام في حياة المجتمع والدولة ، ويجب ان توفر له المستلزمات المادية والبشرية والمعنوية ، الا ان مستواه العلمي وانجازاته على كافة الاصعدة تقع مسؤوليتها على العاملين فيه قبل كل شئ من تدريسيين واداريين وطلبة • لذا كان التعليم العالي مسؤولية جماعية مشتركة • فاصلاح التعليم العالي اذن ، قضية حيوية تخصكم ، ايها الفكريون ، وتمس صميم حياتكم وسبب وجودكم ، لذا فانها بكم ومن خلالكم تستقيم •

ان اصلاح التعليم العالي حركة ومجهود جماعي ومسؤولية مشتركة نتحملها جميعا •

ولاريب ان مهمة الاصلاح مهمة بالغة الصعوبة ، الا ان اقتحامها يفرضه عمق الاثار والنتائج المترتبة على فاعلية التعليم العالي في مواكبته لحركة المجتمع وقيادته في تقدمه وتطوره ، وبالتالي في العطاء الحضاري والانساني • لذا فان اصلاح التعليم تقوده العقول الخيرة ، عبر نضال ونكران ذات ، هي الصفة المميزة للرواد وتسم قدرهم •

ولكن التدريسي الجامعي الذي يقع عليه العبء الاكبر في الاصلاح ويتحمل مسؤولية تحقيقه ، بحاجة ايضا الى ان يحتل المكان اللائق والمرموق في المجتمع ، لكي تبقى طاقته مبدعة خلاقة • فالتدريسي هو مفتاح آلية الاصلاح ومحوره الاساس . لذا فان رد اعتباره المادي والمعنوي اصبح ضرورة لكي تسير عملية الاصلاح في طريقها المرسوم •

فما اجدره اذن برعاية الرئيس القائد صدام حسين ، او ليس في رعايته رعية للحياة كما تريدها الثورة وكما تريدها تعاليم قائد الثورة؟

لذا كان الواجب الوطني ، والخلقي ، والحياتي في ان نعيد للتدريسي ثقته بنفسه ، وثقته بمؤسسته ، وثقته بالعلم ، وبالتالي بالحياة والوطن • وعلى التدريسي ان يعي دوره وان يعي موقعه ، وان يعي رسالته ويتحمل مسؤوليته •

فاصلاح التعليم العالي لايعني تقويم الاوضاع السائدة في جامعات القطر ومعاهده فحسب ، وانما ايضا الانطلاق نحو افاق ارحب ومستويات اعلى في مجالات العلم والمعرفة وبناء

الانسان. ان عصر النهوض العربي الجديد بدت بشائره، وبخاصة في قطرنا العظيم، فعلينا ان نعبئ الطاقات، كل الطاقات للانطلاق في مسيرتنا الحضارية الجديدة. وليس اولى من الجامعة والعاملين فيها، وبخاصة التدريسيين منهم، بأن يكونوا روادا وحملة مشاعل الزحف العربي الجديد الذي يقوده مفكر فذ وقائد ملهم، قلما يجود الزمن بمثله، هو الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله).

لقد دقت الاجراس معلنة بدء الزحف المقدس نحو الرقي والتقدم، وآن الاوان لتسهم امة العرب، كما اسهمت في ماضيها العريق، في بناء حضارة الانسان.

وانتم اهلها، تتقدمون صفوف هذا الزحف الفكري الحضاري، من اجل انسان افضل، ومن اجل حياة افضل، فيها العز وفيها الكرامة. فأنتم الامل ندركه بالعمل وانتم الرجاء في رحاب العطاء والاغناء ■



فلسفة الدراسات العليا

في الصراع الازلي بين الانسان والطبيعة ، يريد الانسان ان يُسخر الطبيعة لمصلحته . ولايتم ذلك الا عن طريق معرفة اسرار الطبيعة ، اي معرفة القوانين التي تحكم الطبيعة والحياة والمجتمع . فالمعرفة ، اذن ، هي الطريق الذي يوصل الانسان الى اكتشاف هذه القوانين والتحكم فيها .

والمعرفة المنظمة هي العلم . ولا علم بدون تعليم . من هنا كانت المدارس وبيوت العلم والجامعات .

واعطاء المعرفة من خلال التعليم لابد ان ينظم ، وفقاً لكمية المعرفة المراد ايصالها ، ووفقاً لعمر المتعلم وتطور المعرفة .

من هنا كانت ايضا نُظم التعليم ومراحلها المتدرجة • والذي يهمنا في هذا الصدد هي مرحلة التعليم الجامعي • وكما ان مرحلة التعليم ما قبل الجامعي قد مرحلت، لاسباب تربوية وعلمية ، فان مرحلة التعليم الجامعي ، هي الاخرى ، قد مرحلت • والاساس في ذلك هو ما اصطلح على تسميتها بمرحلة «البكلوريوس» •

فما المقصود او المراد بهذه المرحلة؟

برغم اختلاف النظم التعليمية الجامعية ، باختلاف البلدان ، فأن هناك اتفاقاً عاماً على اعتبار «مرحلة البكلوريوس» ، «القاعدة الاساسية» لتزويد الطالب بالمعارف والمهارات التي تمكنه عند التخرج من مواجهة الحياة العملية ، انطلاقاً من «تخصصه» الذي أعد من اجله •

هذا يعني ان الطالب في مرحلة البكلوريوس ، قد تزود بالمعارف والمهارات ، بحيث اصبح ملماً بفرع المعرفة الذي أعد من اجله • والمسألة نسبية ومتغيرة بتغير الزمان والمكان وتطور المعارف ونظم التعليم الجامعي • فمنهم من يعتقد

ان يركز ، من حيث الموضوع ، على الجانب النظري اي المعرفة النظرية اكثر من التركيز على الجانب العملي • ومنهم من يرى العكس ، واخرون يرون في التعادل الاساس المعقول في مرحلة البكلوريوس •

ومن حيث الزمن المطلوب ، فأن الشائع ، في الوقت الحاضر ، ان تتراوح مرحلة البكلوريوس ، حسب «التخصصات» او فروع المعرفة ، بين اربع سنوات الى ست سنوات • ولكن ليس هناك ما يمنع ، منطقياً ، ان تكون هذه المرحلة بين ثلاث سنوات الى سبع سنوات •

الا ان مرحلة البكلوريوس تمثل المرحلة الاولى من مراحل المعرفة الجامعية •

والمعرفة التي تبقى نسبية ، حيث تحددها ظروف الزمان والمكان ، لايمكن ان تقف عند هذا المستوى الافقي ، لأن الانسان بحاجة الى التعمق في المعرفة للوصول الى اكتشاف تفاصيل الحقيقة واسرارها • وهذه النقلة في النظرة الى المعرفة من مستواها الافقي الى مستواها العمودي ، تشكل الحد

الفاصل ، ان صح التعبير ، بين مرحلة البكلوريوس ومرحلة الدراسات العليا •

فالدراسات العليا ، اذن ، هي تعميق معارف الدارس ، النظرية والعملية ، في فرع معين من فروع المعرفة البشرية • والتعمق يبقى ، بعد هذا ، مسألة نسبية تتحكم فيه المتطلبات العملية وطبيعة مرحلة البكلوريوس وما اعطي فيها من معارف ومهارات ، كما يتحكم فيه الغرض المطلوب من التعمق في المعرفة • لذلك فأن النظرة الى الدراسات العليا وتنظيمها ، اختلفت عبر الزمان والمكان ، وباختلاف البلدان وحاجتها العلمية والعملية ، والمرحلة الثقافية او الفكرية التي وصلت اليها ، والمستوى الذي بلغته جامعاتها •

لذا فقد اختلفت تسميات مراحل الدراسات العليا ، ومددها الزمنية المطلوبة ، كما اختلف الغرض منها •

فمن المراحل ما يركز فيه على الجانب العملي ـ التطبيقي ، من دون اهمال الجانب النظري ، ومنها ما يجمع بين الاثنين ، ومنها ما يركز على البحث النظري التأملي المبدع •

ولما كانت ظروف كل بلد تختلف عن ظروف البلد الاخر ، فأن التسميات والمراحل ، في ميدان الدراسات العليا ، تبقى نسبية ، مع الاخذ بنظر الاعتبار تجارب الدول والجامعات الاخرى في هذا الميدان ، لأنها تبقى تجارب انسانية •

ان المهم في هذا الصدد هو ان تكون نظرتنا الى الدراسات العليا منطلقةً من مبدأ الحاجة الى التطور والتقدم في ميدان المعرفة بشتى فروعها وتطبيقاتها ، وان تكون ، كل مرحلة ، عند استكمالها قد حققت الغرض الذي وجدت من اجله •

واذا كانت الدراسات العليا ، في جوهرها ومنطلقها ، موقفاً من العلم والمعرفة ، فأنها ليست حقيقة قائمة بذاتها ولذاتها ، وانما يجب ان «تكيَّف» وفقاً لحاجة كل بلد وظروفه ، لكن دون الاخلال ، مطلقاً ، بمستواها ومتطلباتها التي لابد منها لكي تؤدي الغرض المطلوب منها •

ومن اولى هذه المتطلبات ان تختلف الدراسات العليا حسب فروع المعرفة • لذلك ، فأن الخطأ الذي وقعت فيه الدراسات العليا في العراق ، هي النمطية المسيطرة عليها في

كل فروع المعرفة ، سواء فيما يتعلق بمتطلبات القبول فيها ام بمراحلها وبمددها او بطريقة الاعداد فيها •

صحيح ان الدراسات العليا تبغي ، في مجملها ، التعمق في فروع المعرفة واعداد الطالب لمواصلة البحث عن الحقيقة ومعرفة قوانينها ، وفق طريقة منظمة في التفكير •

الا ان طبيعة المعرفة تتطلب للتعمق فيها والتعامل معها ، اساليب ومناهج بحث ومراحل ومدد تختلف من فرع الى اخر من فروع المعرفة •

فليس من المعقول ، مثلا ، ان القواعد التي تحكم الدراسات العليا في المجموعة الطبية ، تكون هي ذاتها في المجموعة الانسانية ، بل حتى بالنسبة لمجموعة العلوم الصرفة • كما ان متطلبات الدراسات العليا في العلوم الهندسية يجب ان تختلف عن متطلبات الدراسات العليا في المجموعة الطبية والعلوم الصرفة • وكذلك الدراسات العليا في العلوم الانسانية يجب ان تختلف عن الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية ، وفي داخل الدراسات العليا في العلوم

الاجتماعية ، يجب ان تختلف دراسة القانون العليا عن الاقتصاد والعلوم السياسية مثلاً ٠

ان هذا الاختلاف لاتُمليه التقاليد العلمية في هذه الدراسات فحسب ، بل ايضاً طبيعة العلم او فرع المعرفة الذي يفرض اسلوباً معيناً ، ومواجهة معينة ، وتكويناً معيناً واستعداداً معيناً ، لكي نحقق الغرض من الدراسات العليا فيه ، وهو اعداد الطالب ـ الباحث ليستطيع التعامل مع حقائق ذلك الفرع من المعرفة والتعمق فيها ٠

وبرغم كل هذا ، تبقى هناك قواسم مشتركة تحكم مجمل مسيرة الدراسات العليا ٠

واولاها ، ما تعلق بطالب الدراسات العليا ، من حيث ضرورة ان يكون من الطلبة المتميزين ، الذين تكشف سيرتهم الدراسية في مرحلة البكلوريوس ، عن تفوق اكيد واستيعاب اكيد للمعطيات الاساسية للعلم الذي اجيز فيه ٠

فالدراسات العليا هي للصفوة المختارة من الطلبة ، الذين بدأوا ، مع زملائهم ، من خط شروعٍ واحدٍ ، ولكنهم

تجاوزوهم من حيث القابلية والكفاءة والعمل المتواصل •
فالدخول في دقائق وتفاصيل المعرفة ، والنزول الى جذورها واصولها ، وهذا ما تبغيه الدراسات العليا ، يتطلب قاعدة صلبة من التكوين العلمي والكفاءة لايمتلكها إلا الطلبة المتميزون •

إلا ان ذلك لا يكفي وحده لتحقيق متطلبات الدراسات العليا بالنسبة للطالب • فتميز الطالب لا يمكن ان يقتصر على إلمامه الجيد «بفروع» تخصصه فحسب ، لكي يرشح الى الدراسات العليا او ينجح فيها ، بل يجب ، بالاضافة الى ذلك ، ان يمتلك ثقافة عامة ونظرة شمولية في ميدان تخصصه وحاجةً ملحةً الى التأمل والحوار مع الذات • لأن الحقيقة واحدة ولا يمكن تجزئتها ، إلا فرضاً ولمقتضيات البحث العلمي •

والحقيقة ، بعد هذا ، «ذات» و«موضوع» ، فبدون الثقافة العامة والنظرة الشمولية والحوار مع الذات ، لايمكن ان ندرك إلا جزءاً صغيراً من الحقيقة ، نعتقده المطلق • وبذلك نقع في عيوب النظرة «الفنية» الى الحقيقة ، وهي نظرة تبقى

مجتزأة عن الكل المتغير للحقيقة •

فالدراسات العليا، وفي اعلى درجاتها «الدكتوراه»، تتطلب ان يكون الباحث حكيماً لا فنياً او متخصصاً فحسب • وليس غريباً عن هذا المقصد ان اطلقت بعض الجامعات في العالم على درجة الدكتوراه بأنها «دكتوراه في الفلسفة»، لأن الفلسفة لاتعني المعرفة المعمقة فحسب، بل تعني الحكمة اولاً وقبل كل شئ •

كما ان في اتقان اللغات الاجنبية الحية (لغة واحدة في الاقل) شرطاً ضرورياً ولابد منه للولوج الى الدراسات العليا • لا لأن الكثير من الشعوب قد قطعت اشواطاً متقدمة في مضمار الحضارة والعلم، وبالتالي فأن معرفة لغاتها اصبحت وسيلة لابد منها للاغتراف من كنوز معرفتها فحسب ، بل ان معرفة اللغات الاجنبية تطلعنا ايضاً على حضارة امة او شعب، اي على طريقة تفكيره واسلوب حياته ومواجهته لحقائقها ومعطياتها، والمعنى او الشكل الذي يعطيه للحياة. وفي كل ذلك، لاشك، غنى وثروة وانفتاح في آفاق

طالب الدراسات العليا .

فالحقيقة تبقى واحدة ، انما التعامل معها يختلف من شعب الى اخر ومن حضارة الى اخرى عبر الزمان والمكان .

ويلعب عضو الهيئة التدريسية دوراً اساسياً في الدراسات العليا .

فسواء تعلق الامر بالتدريس في الدراسات العليا ام في الاشراف على الاطروحات ، التي يعدها الطلبة ، فأنه يجب ان تتوافر فيه مواصفات معينة ، اهمها وفي طليعتها المرتبة العلمية المتقدمة ، حيث ان في ذلك قرينة على الخبرة وسعة الافق وطول الممارسة في البحث والتدريس .

كما ان العبرة في الاشراف على الاطروحات ، ليس فقط في قيادة الطالب من حيث منهج البحث ومادته ، وانما ايضاً في الحوار العلمي الذي يعقد بينه وبين الطالب عبر زمن الاشراف . ففي ذلك فائدة لا تثمن في توسيع مدارك الطالب وفتح آفاقه في المعرفة والثقافة ، واختصار هائل للزمن من حيث تقدم الطالب العلمي والثقافي .

وفي اطار ذلك تنشأ صلة روحية بين الاستاذ والطالب ، من الجدير الاهتمام بها وتعزيزها .

ومن هذا المنطلق ايضاً ، يكون لعضو الهيئة التدريسية دور مهم في اختيار موضوع الاطروحة ، إذ المفروض في الاستاذ المشرف ان يهتم بهذا الموضوع ، وان يكون مكملاً ومعمقاً لابحاثه ودراساته وفرضياته العلمية وتأملاته . وان يقنع الطالب بهذا الموضوع من دون اهمال رغبته فيه . وكل هذا سيقوي الوحدة الفكرية والروحية بين الطالب في الدراسات العليا واستاذه المشرف .

وموضوعية الاستاذ ، وهو المفكر والمربي والباحث ، لها دور اساسي ايضاً ، من حيث قيادة البحث وفق خطة وتصور منطقي واضح ، ومن حيث ما يقدمه الطالب من نتائج والحكم عليها بمنتهى الموضوعية والتجرد . وتذهب هذه الموضوعية ، لكي نضمن دراسات عليا على مستوى عالٍ من الرصانة ، وتستحق اسمها حقيقةً لا مجازاً ، الى وجوب ان يبتعد الاستاذ المشرف عن لجنة المناقشة ، حتى لا يُحرَجَ

ولا يُحرِج •

وكل ما تقدم يوحي بوجود علاقة وطيدة ووثيقة بين الدراسات العليا والبحث العلمي • فمن جهة ، ان التدريس في الدراسات العليا يجب ان يتضمن تعميق مواضيع معينة او الدخول في مناطق جديدة للمعرفة • وهذا يتضمن ، بطبيعة الحال ، اعداد الطالب لاستيعاب ذلك ، وعودة الى مسألة الطلبة المتميزين ، وان يهيأ الوقت الكافي والمقدرة الكافية لعضو الهيئة التدريسية •

وليس من الضروري ، في هذا المضمار ، الوصول الى نتائج محددة ، بل يكفي ان تكون نقاط انطلاق لمواضيع معينة ، ودعوة الى التفكير والتأمل حولها ، بحيث يمكن بعد ذلك الوصول الى نتائج ملموسة بصددها • فالدراسات العليا ، تبقى ، اذن ، في جوهرها مواجهة اصيلة وتفكيراً منظما ومرونة فكرية عالية ، ومنهجاً علمياً متيناً ، اكثر من ان تكون اداة لضخ المعلومات • واطروحات الدراسات العليا ، من جهة اخرى ، تكون مجالاً اكيداً للبحث العلمي

وتطويره . حين تتحقق فيها الشروط والمواصفات المطلوبة للطالب والاستاذ المشرف •

لذا فأن العبرة ليست بكثرة الدراسات العليا . وانما العبرة في ان ندخل الدراسات العليا من مدخلها الصحيح . بحيث تكون اداة لتطوير البحث العلمي ، وخلق رعيل من الباحثين يعرفون التعامل مع الحقيقة . وهي المعقدة في مضمونها ، المتعددة في اوجهها • فالدراسات العليا ، بمواصفاتها التي ذكرنا ، يجب ان تتعامل مع الحقيقة وتلتقي معها ، لاان تمر بجانبها ولاتراها •

وفي مجال الدراسات العليا علينا ان نهتم ، بالنسبة لدور الجامعة ورسالتها العلمية ، وبالنسبة لتطور البلد ، بالنوع لابالكم • وأن يوجه اهتمام خاص وعناية فائقة بطلبة الدراسات العليا الذين ينوون احتضان المسلك الجامعي مصيراً . لانهم سيكونون ، اكثر من غيرهم ، مصدراً للاشعاع الفكري والعلمي والثقافي والتربوي ، وعليهم يتوقف ، الى حد كبير ، مصير العلم والجامعة والامة •

ويبقى ان اقول ان الدراسات العليا يجب ان توظف لخدمة وتطوير البلد ، بمعنى انها يجب ان تنصب على دراسة مشاكله المادية والاجتماعية والانسانية ، دراسة حقيقية •

وفي هذا الصدد نحتاج الى اكثر من وقفة ، والى اكثر من توضيح •

فدراسة مشاكل البلد لا تعني الاهتمام بالمسائل التطبيقية والعملية فحسب . بل ان المسائل النظرية والدراسات الاساسية ، لها ايضاً اهميتها البالغة حتى في تطوير العلوم • ففيها التأمل ، وفيها التجريد الفكري ، الذي يمثل مرحلة متقدمة في التفكير الانساني •

إلا ان الدراسات النظرية يجب ان تكون دراسات حقيقية . لا مجرد هروب من ضوابط وقيود وقواعد البحث العلمي •

ودراسة مشاكل البلد لا تعني ايجاد الحلول لها فحسب ، وبالتالي السير خطوة الى امام في طريق التقدم والبناء ، وانما

ايضا ، وربما اكثر من كل شيء ، معرفة الذات في حقيقتها الموضوعية والذاتية . لأن معرفة الذات هي ايضاً معرفة الغير وتجاوز التناقضات بين الانسان والانسان ، وبين الانسان والطبيعة .

لذا كان العلم حكمة والعالم حكيماً . والحكمة في الانسجام وازالة التناقضات . فالسلام مع الذات والسلام مع الغير والسلام مع الطبيعة والحياة ، هي رسالة العلم ، وهي الحكمة بعينها .

كما تجب الموازنة بين الدراسات العليا في المجالات الانسانية والاجتماعية والدراسات العليا في العلوم والهندسة والطب .

فمعرفة حقيقة الانسان ، ربما تغلب معرفة حقيقة المادة ، من دون ان نهمل العلاقة والتأثير المتبادل بين الانسان والمادة .

فلا يمكن للانسان ، ولا يجوز له ان يعرف اسرار الطبيعة والحياة من دون ان يعرف اسرار الانسان وكوامن نفسه على

الصعيد الفردي والاجتماعي • وإلا اختل التوازن واصبح العالم او الباحث ماكنة «تفكر» ولا تعرف اين ومتى تقف • وبذلك يبقى الانسان بعيداً ، بل غريباً ، عن الحكمة وعن بعده الانساني • وعندها يصبح العلم نقمة بدلاً من ان يكون نعمة للانسان ، يرد اليه انسانيته ويزيده حكمة وعقلانية وفلسفة وسعادة ■

٢

الاستاذ الجامعي

رسالة الاستاذ الجامعي

التدريس ليس غاية في حد ذاتها . فالتدريسي او الاستاذ هو مفكر يريد بالتدريس والبحث تحقيق ذاته واعطاءها معنى وذلك من خلال البحث عن حقيقة معقدة في ذاتها متعددة في جوانبها واشكالها .

.فمهنة الاستاذ . اذن هي ايمان ورسالة . والباحث لايمكن ان يكون باحثا الا بايمانه بالعلم والمعرفة .

والاستاذ يدرس او يعلم الحقيقة .

والاستاذ باحث . يبحث عن الحقيقة .

والاستاذ مفكر يعطي معنى لوجوده وللحقيقة اي للحياة .

وعليه فالاستاذ هو كل ماتقدم بمراتب واصناف •

والطموح هو ان يكون الاستاذ مفكرا وفيلسوفا •

واذا كانت مهمة الاستاذ ، ان يدرس ليعلم الحقيقة . وان يبحث ليعرف او يكتشف الحقيقة (التدريس والبحث) فهل عليه ان يربي ايضا ؟

ان الاستاذ «يربي» بتعليم الحقيقة وتعليم «حب العلم» ولكن هل هذا يكفي ؟ او يجب ان يربي بالمعنى الواسع (او المتعارف عليه) للكلمة ؟ للجواب عن هذا السؤال علينا ان نواجه المسائل التالية :

ـ المفروض في الطالب وقد بلغ الثامنة عشرة من العمر (الطالب الجامعي) انه قد تربى ، في المدرسة ، في البيت ، في المجتمع •

ـ الاستاذ «يربي» بتعليم المعرفة وطرق التعامل معها (طرق البحث او التفكير العلمي) •

واذا صح هذا «المنطق» في الدول المتقدمة ، فهل يصح في الدول النامية . دول العالم الثالث ، حيث المدرسة ولاسيما

البيت والمجتمع ـ تقصر في اداء رسالتها التربوية، لانها تعريفاً بحاجة الى «تربية» (او تقويم) ، والثورة ـ بعد هذا ـ وهي ارادة تغيير ماهو كائن الى مايجب ان يكون ـ الا تلقي عبئا مضافا في هذا الميدان ـ لانها ثورة على الكائن (الواقع) الاجتماعي والتربوي .

لذا فان الاستاذ بالمثل الذي يعطيه ـ يمكن ان يؤدي الدور التربوي الملقى على عاتقه ـ ولاشك ان في ذلك ثقلا ومسؤولية على الاستاذ ـ ولكنها مسؤولية تكاد تكون مصيرية .

ان المعرفة ـ اي البحث عن الحقيقة ـ لاتتم ولاتبنى ولاتعطى الا في مؤسسات اي ضمن اطر معينة وهي المعاهد والكليات والجامعات .

فالجامعة هي مؤسسة واجبها الاول البحث عن الحقيقة، وهل هناك مهمة اسمى من مهمة اكتشاف الحقيقة او في الاقل الجزء الصغير منها الذي يكون من المتيسر لنا معرفته؟

وهل هناك مهمة انبل من هذه المهمة والتي ترفع من

شأن الانسانية»

والجامعة (او الكلية) بالاطر التي تقدمها وتحتضن بها الطلب. يمكن ان تؤدي الدور التربوي الملقى على عاتقها.

والكليات. جميعا. وهي مؤسسات علمية للبحث عن الحقيقة. يجب عليها ان تحقق وتنفذ هذه الحقيقة ان صح التعبير. هذا يعني ان عليها جميعا ان تكون في الوقت ذاته مؤسسات تعليم مهنة الطب. الهندسة. القانون الى غير ذلك.

وسواء درس الاستاذ او بحث. او درس وبحث وتفلسف. فهو لايمكن ان يكون بمعزل عن المجتمع اي بمعزل عن الحياة. فليس من دور او مهمة الاستاذ ان يبقى في برج عاج.

فعليه كل يوم ان يمتزج بالحياة ويملأ باستمرار دورا اجتماعيا من الطراز الاول.

فالاستاذ ابن المدينة، وقائدها الفكري. فعليه واجب القيادة والبناء داخل الجامعة (عن طريق التعليم) وداخل

المجتمع (عن طريق التعليم للكافة) • لذا فان الاستاذ يبني (بالمعرفة) الطالب ويبني او يسهم (بالمعرفة ايضا) في بناء المجتمع . مقدما الحلول (كما يفهمها المواطنون) ومعطيا الرؤية (كما يفهمها هو) •

ولما كان الاستاذ يعطي «المعرفة» من خلال مؤسسات (الكلية والجامعة) ولما كان الطالب يتلقى هذه المعرفة . اذن فعماد الكلية والجامعة هما : الاستاذ والطالب • ولما كان اساس البحث عن المعرفة . عند الاستاذ . هو الايمان بالمعرفة . ولما كان الطالب يتلقى المعرفة . فايمانه بها ضروري ايضا . فمواجهة وضع الطالب الجامعي تأتي اذن من زاوية معرفة وتقوية هذا الايمان بالعلم والمعرفة اولا وقبل كل شيء •

وهذا هو المحور الاساس لكل من الطالب ، الاستاذ . الكلية والجامعة . وهو الايمان بالحقيقة ، الايمان بالمعرفة ، الايمان بالعلم •

وهي المسألة الاساسية . بل مسألة المسائل ، في كل

منظور علمي . للجامعة ورسالتها ، فكيف نحقق ونقوي هذا الايمان ونجعل الهدف ،حب المعرفة. .. هذا هو السؤال ، كل السؤال ■

الطبيب الحكيم

العلم هو الدراسة المنهجية للبحث عن الحقيقة ، فالعلم اذن ، كل دراسة تتم بعقلية علمية ، والعقلية العلمية هي نقيض للعقلية او الذهنية البدائية .

ونحن نتعامل مع العلم علينا ، اذن ، ان نتخلص من العقلية البدائية ومن الاحكام المسبقة ، ونبحث عن الحقيقة بطريقة منهجية ، في اي فرع من فروع المعرفة البشرية .

وانت تفكر وتبحث عن الحقيقة ، لايمكنك ان تتجاهل الانسان والمجتمع والطبيعة ، اذ ليست الحقيقة الا في اساسيها : الانسان (ومن خلاله المجتمع) والطبيعة .

وصيرورة الانسان (ولااقول «تطوره») تتحدد من خلال

الصراع بينه وبين الطبيعة ومحاولة تسخيرها له .

فمعرفة الانسان (وكل العلوم المتعلقة بذلك) ومعرفة الطبيعة (وكل العلوم المتعلقة بذلك) ، هي ، اذن ، محو عناية العلم وهدفه بل رسالته . ومن هنا يجئ التوازن الضروري بين علوم الانسان وعلوم الطبيعة . وكل تقدم لاحد طرفي هذه المعادلة على حساب الاخر ، يخل بالتوازن الضروري لوجهي معادلة المعرفة (اي لحقيقة المعرفة) .

والطب هو علم الحياة ، ولكن في حالتها المرضية (الحياة الباثولوجية) . لذا فأن عليه تطرح مشكلة من اهم المشاكل واخطرها وهي ماالحياة ، ماالمرض ، ماالالم ، ماالموت ؟

فالطب ، اذن ، هو علم حياة الانسان ، ومن ثم هو علم الانسان ، اولا ، وقبل كل شئ .

هو علم الانسان ، كانسان عضوي ، وهو علم الانسان في الطبيعة ، فهو ابن الطبيعة وبالتالي فان الطب ايضا من علوم الطبيعة .

والطب كذلك علم الانسان في المجتمع ، فهو ابن

المجتمع ، وبهذا المعنى ، ومن هذا المنطلق ، فالطب ايضا من العلوم الاجتماعية (او الانسانية) •

فالعلاقة اكيدة ، في الطب بين الجانب الطبيعي (العضوي) للانسان (الانسان ابن الطبيعة المتأثر بها) وبين الجانب الاجتماعي (النفسي) للانسان (الانسان ابن المجتمع المتأثر به) •

لذا فان علم الطب يتميز ، على ماأعتقد ، بموقع فريد بين العلوم . فهو العلم «المفصل» ان صح التعبير ، بين علوم الانسان وعلوم الطبيعة •

بناء عليه فان الطبيب يتحمل مسؤولية علمية وانسانية فريدة • وتطرح عليه ، اكثر من غيره ، ادق المسائل المتعلقة بالانسان ومصيره . بل هو في صميم الفلسفة وجوهرها ، لانه يتعامل مع الوجود واللاوجود ، مع الحياة والعدم •

لذا كان الطب حكمة والطبيب حكيما •

فالطبيب حين يعالج الانسان المريض ، فهو يعالج انسانا في خصام مع الحياة ، في خصام مع النفس ومع الذات • لذا

كانت رسالة الطبيب انسانية ، لانها رسالة مصالحة الانسان (المريض) مع ذاته (المعافاة) •

لهذا وجب على الطبيب ان يعرف الانسان :

الانسان في طبيعته المادية (والعضوية) •

والانسان في طبيعته الاجتماعية (النفسية) •

وعليه ان يقيم التوازن داخل الانسان (في جسمه العضوي) . وان يقيم التوازن ايضا بين الانسان والمجتمع (الذي يؤثر في الانسان عضويا ونفسيا) •

فالطب ، بهذا المعنى ، هو علم التوازن • واذا كان الطب علم التوازن والطبيب يحقق التوازن بين الانسان وذاته . وبين الانسان والطبيعة (لكي لاتغلبه) وبين الانسان والمجتمع . وماالتوازن الا التعادل ، وماالتعادل الا العدالة . لذا فان الطبيب يحقق العدالة كما يحققها القاضي (في المجتمع) • والعدالة هي من الحكمة . لذا كان الطبيب حكيما عادلا •

فحين يحدث خصام في المجتمع (بين فردين) يختل

المجتمع (او جسمه) ويعرض الخصام على القاضي . فيشخص القاضي السبب . ويعطي الحكم وهو الدواء ليعيد التوازن الى المجتمع ويقضي على الحالة المرضية (وهي الخصومة) التي تمت في المجتمع •

وكذلك يفعل الطبيب . يشخص المرض ويعطي الدواء ليعيد التوازن الى جسم الانسان والى نفس الانسان . فيعيده بذلك الى المجتمع سليما ، لكي يكون المجتمع سليما بلا اضطراب •

ومن ثم يكون الطبيب ، كالقاضي ، قد حقق التوازن والتعادل ، وبالتالي فقد حقق العدالة •

فرسالة الطب اذن العدالة ، والعدالة حكمة . فكان الطب حكمة . والطبيب حكيما عادلا • وحق لنا الكلام عن الطبيب الحكيم وعن الحكمة في الطب • وختاما اليس من حقنا ان نوجه هذا النداء لاهل الطب ، لنقل لهم : لاتنسوا الانسان يامعشر الاطباء ، واسألوا دائما ابدا اين موقع الانسان في معادلة العلم والحكمة ■

الفكريون في الجامعة العراقية

التدريسي الجامعي هو العماد الاول الذي تقوم عليه الجامعة وفيه تكمن المشكلة وفيه ايضا يكمن الحل • فالمشكلة هي في المواصفات المطلوبة من التدريسي الجامعي لكي تنهض الجامعة وتؤدي رسالتها كمنار للفكر الذي بدونه لايمكن للمجتمع ان يدخل التاريخ • فما المطلوب من التدريسي الجامعي ان يكون؟

لقد حددت .ورقة اصلاح التعليم العالي في العراق مهام او رسالة التدريسي الجامعي . بأنها التدريس والبحث والتفكير •

وفي هذه الثلاثية من المهام نجد المنطلق او الاساس

لتحديد مواصفات التدريسي الجامعي الذي نريد لجامعاتنا. ونحن في هذه المرحلة التاريخية من التحول الحضاري.

ان يكون التدريسي الجامعي، «مفكراً» هو الطموح، وهي مرحلة لاحقة في مسيرته الجامعية. ولكن قبل ان يكون مفكرا عليه ان يكون «فكريا». وهذا المطلب تفرضه العلاقة الوثيقة او الترابط العضوي بين مهمة التدريس ومهمة البحث. فالتدريس هو نقل المعرفة الى الطلبة. وقبل ان «تنقل» المعرفة يجب ان تلم بها. والالمام بها يقضي ان تواصل «البحث» في المعرفة وعن المعرفة. ويكاد يكون هذا القول بداهة او لاجديد فيه. ولكنها ليست بالبداهة كما نتصور. وفيها الكثير من الجديد، حين نقف، طويلا، عند «المعرفة» ونقلها، وعند «البحث» عن المعرفة وفيها.

فالسؤال الذي يُطرح او يطرح نفسه بقوة لاتقاوم، هو: ماذا ينقل التدريسي الجامعي من المعرفة ومدى ادراكه او استيعابه لها؟ أليس من واجبه او اختصاصه نقل المعرفة

المتخصصة ، وعندها حين يبحث لمعرفة الحقيقة ، ألا يجب ان يقتصر بحثه على هذه المعرفة المتخصصة؟

فالتدريسي في كلية القانون والتدريسي في كلية الاقتصاد والتدريسي في كلية العلوم والتدريسي في كلية الهندسة والتدريسي في كلية الطب والتدريسي في كلية الآداب ، ماذا يجب ان ينقل الى الطلبة غير المعرفة المتخصصة في القنون والمعرفة المتخصصة في الاقتصاد وفي الرياضيات او علم الارض ، وفي الهندسة والطب وفي التاريخ او الجغرافية او اللغة؟ وحين يبحث ، ويجب ان يبحث ، ألا يبحث ضمن هذه التخصصات؟

فماذا نريد اكثر من التدريسي الجامعي ، ألا يرشحه كل هذا لان يكون «فكريا» وربما «مفكرا» وعالما ومنظرا؟

ان مهمة الجامعة في العالم الثالث ، وطبيعة «التخصص» ذاتها ، تقودنا الى ان نريد اكثر من التدريسي الجامعي ، فالهوة الواسعة بين المجتمع وبين الجامعة كما هي ، وكما يجب ان تكون ، ترتب واجبا «اضافيا» على

التدريسي الجامعي في دول العالم الثالث.

وهذا الواجب يقضي بأن يربط التخصص بمسيرة المعرفة التي لم يجدها الطالب في المجتمع. ففكرة التخصص في ذاتها مطلوبة. ولكن في اطار اشمل من المعرفة او «الثقافة». فالثقافة العامة المتخصصة. هي ما نريد للتدريسي الجامعي في العراق.

وحتى اذا انطلقنا من فكرة التخصص ذاتها. فماذا يعني التخصص غير التعمق في فرع من فروع المعرفة. والتعمق في فرع من فروع المعرفة، معناه التعامل مع فلسفة الشيء. فالفلسفة ليست إلاّ التعمق (العقلاني) في المعرفة او في بعض «اجزائها». والتعمق في فرع من فروع المعرفة معناه الانطلاق من الخاص الى العام، من التخصص الى الشمول، من النظرة «الفنية» الى النظرة الشمولية. من «التكنيك» الى الفلسفة.

هل نحن بحاجة الى «إثبات» ذلك؟ نعم من باب «التوضيح» على الاقل.

ولنأخذ مثلين بسيطين: القانون والهندسة.

فليس من المقبول، ان يقول التدريسي الجامعي القانوني، اني اقتصر على تخصصي في القانون الجنائي مثلا. وبالتالي انقل الى الطلبة «مواضيع القانون الجنائي ومن ثم انا بعيد عن الشمولية. ومن باب اولى عن الفلسفة بل هي ليست من شأني • فواجبي تدريس القانون الجنائي فقط لأني «مختص» به. فانا لست فيلسوفا. ولا مفكرا. بل انا مختص وانقل اختصاصي الى طلبتي •

ولمناقشة ذلك يجب مواجهة الامر من زاويتين زاوية معرفة التدريسي وزاوية معرفة الطالب• فلكي يعرف التدريسي القانوني (المختص بالقانون الجنائي) اختصاصه معرفة جيدة. ولايقتصر على استظهار ماكتبه الاخرون. او مااحتواه «الكتاب المنهجي». فهو مرغم على الربط بين اختصاصه الجنائي وعدد من حقول المعرفة• موضوعه او «اختصاصه»: الجريمة والعقاب•

وللجريمة دوافع واسباب موضوعية وذاتية، فلا يمكن فصل الجريمة عن المجتمع ولا الجريمة عن التكوين الذاتي

للمجرم. فعلم الاجتماع وعلم النفس يقدمان عندها خير عون لكي «نفهم» الجريمة كواقعة اجتماعية انسانية، وليست كفعل يخرق القانون فحسب. وذات الغوص في لعوامل الموضوعية والذاتية يجب ان يتم بالنسبة للعقوبة او العقاب، وكيف نقدره ومتى نوقعه او لا نوقعه.

فاذا مال «المتخصص» الى اهمال كل هذه العوامل والخلفيات، اصبح يدور في فلك «المعرفة» الشكلية دون النزول الى الجذور والاسس لكي تكتمل، ويجب ان تكتمل، صورة المعرفة. وفي الحالة الاولى نكون امام تدريسي شكلي، وفي الحالة الثانية نكون امام تدريسي «فكري» او مفكر. بحيث ان اختصاصه لا يمنعه، وانطلاقا من «ثقافته»، ان يحدد موقفا «معرفيا» من الانسان والمجتمع.

ولننتقل الان الى «التخصص» الهندسي. فالهندسة، في مجملها، او في اسسها: هي التعامل مع المادة ومع الانسان، من منظور معين.

فالهندسة، هي ان «تنشئ» للانسان ولمصلحة الانسان:

ان «تبني» ، اي تعطي شكلا للمادة ووجودا معينا لها ، لخدمة الانسان • وكل ذلك لايمكن ان يتحقق بحسابات «هندسية» متخصصة فحسب ، بل بحساب الدينة والمجتمع والانسان ، في جوانبها المادية والجمالية والاقتصادية والنفسية • • !

أفق واسع إذن للمعرفة الهندسية ، لايلم بها الا صاحب النظرة او المعرفة الشمولية • فالتخصص حتى الدقيق لايمكن الا ان ينفتح او يرتبط بالمسيرة الشمولية للانسان والمجتمع والطبيعة ، والى تعمقها وبالتالي الى «فلسفتها» لتجعل من التدريسي الهندسي «الناجح» ، «فكريا» بل مفكراً •

وذات الاعتبارات تقوم ، اذا اردنا ان نواجه الامر من زاوية معرفة الطالب • فالطالب لكي يفهم موضوع دراسته ويستوعبه لايستظهره وينساه ، يجب ان يدركه ، وبمساعدة «استاذه» ، من خلال ماتقدم من نظرة «متكاملة» الى المعرفة «المتخصصة» التي هو بصدد تلقيها في الجامعة •

ومما تقدم يمكن ان نتساءل ماالمطلوب من التدريسي

الجامعي الفكر التكنيكي او المتخصص ام الفكر الشمولي؟ ان طرح السؤال بهذه الصيغة قد لايكون دقيقا . لان كل «تعمق» في الاختصاص او الثقافة المتخصصة يؤدي الى الشمولية • فالمطلب الصحيح اذن هو ان يتعمق التدريسي الجامعي في تخصصه . ولايبقى على «السطح» ليؤدي رسالته كمفكر وكمعلم •

ولكن تبقى «شمولية» «العلميين» من التدريسيين الجامعيين اقل وقعا على المجتمع (او الاغلبية الساحقة فيه) من التدريسيين الجامعيين «الانسانيين» • ثم قد لانطلب من المختص العلمي . في كثير من الاحيان وفي المرحلة الراهنة . اكثر من ان يكون «فنيا» جيدا •

اما بالنسبة للتدريسيين الجامعيين «الانسانيين» فالموضوع يختلف خاصة اذا علمنا ان عددا من الكليات (او الاقسام) الانسانية هي المصدر الاساس للفكر والثقافة . والمختبر الاكيد لصنع الافكار والنظريات التي تقود الفرد والمجتمع في رؤياه وتطوره . بل تحدد . في بعض الاحيان .

اختياراته وصيرورته .

لذا يجب ان نقف طويلا عند «كليات الاداب» في الجامعات العراقية، ونسأل: هل ادت هذه الكليات، باقسامها المختلفة، رسالتها في كونها مصدرا او منارا للفكر «الانساني» وهل وصل تدريسيوها الى مرحلة «الفكري الجامعي»؟

اننا لانجد ذلك في الغالب الشائع! نعم ان للتخصص اهميته، ولانقول عكس ذلك، لكن التخصص بحد ذاته (دون ان نقول التعمق فيه) في كليات الاداب يجب ان يودي الى الفكر او الثقافة الشمولية، والى النظريات والافكار الجديدة او المستجدة.

ولكن الامر ليس كذلك، على مايبدو، خاصة بالنسبة لاقسام التأريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع، اما بالنسبة للفلسفة فلها قصة اخرى.

ويكفي ان نعلم ان في الجامعات العشر العراقية لايوجد الا قسم واحد للفلسفة في كلية اداب بغداد! ويكفي ان نعلم

ان مواضيع او حقبا فلسفية بكاملها (وهي اساسية في تكوين طالب الفلسفة) الغيت او تجاوزتها المناهج لعدم وجود من يدرسها في قسم مضى على وجوده قرابة الاربعين عاما !

لسنا ننكر وجود تدريسيين في الاقسام التي ذكرت، يرتقون الى مستوى التفكير الشمولي، وبالتالي يحتلون موقع «الفكري الجامعي» بكل جدارة. ولكن كم عددهم؟

ان مأساة الفلسفة في الجامعة العراقية تجد سببها في غياب الثقافة الفلسفية في المدارس الثانوية. وينفرد العراق بهذه «الميزة» ليس فقط بالنسبة للدول الاجنبية وانما ايضا بالنسبة للعديد من الدول العربية. وهذا، على مانعتقد، خلل كبير ليس في التكوين الفلسفي للطالب العراقي، بل بالنسبة لتكوينه الفكري ايضا.

وعندما وجه السيد الرئيس القائد بضرورة الاعتناء بدراسة الفلسفة، دار جدل «طويل» بين وزارة التعليم العالي ووزارة التربية. فالاولى، كانت ترى ضرورة تعميمها على الفرعين العلمي والادبي ولاكثر من سنة.

وانتهى الجدل «الفكري» بأن تدمج الفلسفة ، اعتبارا من العام الدراسي القادم بعلم الاجتماع وتدرس في الصفوف الخامسة الادبية فقط ، وان الكتاب الذي ألف لهذا الغرض سيحمل عنوان «علم الاجتماع والفلسفة» ، في حين ، والكل يعلم ، ان الفلسفة في وجودها و «منطقها» ، سبقت بحقب طويلة علم الاجتماع ! ولكن يظهر ان «المختصين» ، نسوا مقولة الفيلسوف الفرنسي رنه ديكارت حين قال ، «أفكر فأذن انا موجود» ، ومالوا «يسارا» حين تبنوا مقولة كارل ماركس : «انا موجود ، فأذن ، أنا افكر» !

ونحن لانطمح (ولم لا !) في رد الاعتبار الى الفلسفة ، بأن يكون هناك فيلسوفٌ على رأس احدى جامعاتنا ، كما فعلت المانيا حين عهدت الى الفيلسوف المعاصر هايدكَر برئاسة احدى جامعاتها •

ولكن هذا يقودنا الى ان نتساءل الان ، كما تساءلنا من قبل بالنسبة للتدريسي الجامعي ، عن المتطلبات الواجب توافرها في القيادات الجامعية العراقية على مختلف

مستوياتها •

وهل المسألة هي مسألة «إدارة» فحسب . ام انها مسألة موقف او رؤية من الثقافة والفكر . ومن الانسان والمجتمع ؟

واذا كانت المسألة هي مسألة ثقافة ورؤية فلسفية للفرد - الطالب في واقعه ومستقبله اولاً . ثم مسألة ادارة ثانياً . فلمن نميل عندها . الى «العلميين» ام الى «الانسانيين» لقيادة الجامعات؟ ومالحكم بالنسبة للعمداء ورؤساء الاقسام؟

ولكي نبسط الامور بتسلسل منطقي . علينا ان نبدأ برؤساء الاقسام . هذه الشريحة المهمة المحرومة من كل «امتياز» •

إن لمسألة التخصص حكمها الاكيد ، هنا ، وتكاد المسألة تكون بديهية • فرئيس قسم التأريخ يجب ان يكون متخصصاً بالتأريخ ورئيس قسم علم النفس متخصصاً بعلم النفس . ورئيس قسم الرياضيات متخصصاً بالرياضيات ورئيس قسم علم الارض متخصصاً بعلم الارض•••

ومع احترامنا التام للتخصص ، الاّ اننا نعتقد ان المطلوب

في التخصص هنا هو التخصص الشمولي . إن صح التعبير . بحيث يكون رئيس القسم قادراً على إدراك .عمق. تخصصه ووضعه وتحديد موقعه في إطار المسيرة العلمية والفكرية والثقافية ، هنا الجامعي ـ الفكري مطلوب ،

وهو مطلوب اكثر في عمادة الكلية بالاضافة الى مؤهلات ،ادارية، اكيدة ، والشمولية المطلوبة من العميد . هي شموليتان في الحقيقة ، فالشمولية الاولى تنصب على إلمامه بمعارف او علوم اقسام كليته ، والشمولية الثنية تتعلق بادراكه وضع كليته العلمي ضمن الاطار العام للمسيرة الثقافية والعلمية للمجتمع والدولة ،

ولكي نوضح مانقول . يكفي ان نستأنس بمثل كلية الاداب وكلية العلوم ، فهاتان الكليتان تحويان اقساماً متعددة ، وعليه فالمفروض في العميد فيها ان يكون مستوعبا لمعارف اقسام الكلية لا ان يبقى متخصصاً في معارف أحد اقسامها . وبعيداً عن الاقسام الاخرى ، وعليه ايضاً . في شمولية تفكيره . ان يدرك ويستوعب رسالة كليته العلمية

والثقافية بمجموع اقسامها •

يظهر ان الأمر بدأ يصعب • وربما يكون اكثر صعوبة بالنسبة لرئاسة الجامعة . اذا علمنا ان العديد من الجامعات العراقية تحوي العديد من الكليات «الانسانية» و «العلمية» . والعديد العديد من الاقسام العلمية او الفروع •

والملاحظ في هذا الشأن ان رؤساء الجامعات العشر العراقية كلهم . الى وقت قريب جداً ، من «العلميين» • خمسة منهم من المهندسين تحديداً ، والخمسة الاخرون من خريجي كليات العلوم والكليات القريبة منها •

ولسنا من المنحازين ، قطعاً ، في هذا المجال الى «الانسانيين» ، بل الحقيقة والواقع ترغمنا على الاعتراف ، بأن «العلميين» يمتازون بالدقة وحسن التنظيم ووضوح التفكير •

لذا فأن المعيار «الموضوعي» في الاختيار او التفضيل ، يجب ان ينصب على التعمق في التخصص المفضي الى الشمولية • وان يستند ايضا الى التطلعات الفكرية او الوعي

الفكري عند الجامعي نحو الشمولية الثقافية او الفكرية ، اي تحديد موقع الفكري الجامعي في المجتمع ، بوعي الذات .

وفي هذا المجال ، قد تكون هناك «قرينة» (مجرد قرينة) لصالح «الانسانيين الجامعيين» ، باعتبار ان الافق الذي يتعاملون معه ، اكثر سعةً وشمولاً ، وبالتالي اكثر انسانيةً ، من «الفنيين» المتخصصين في الهندسة والعلوم !

ومع هذا تبقى المسألة غير محسومة ، ولعل في التوجه الذي تسعى اليه وزارة التعليم ، ضمن اطار ورقة اصلاح التعليم العالي ، في ايجاد جامعات متوسطة الحجم او صغيرة ، متقاربة الاختصاصات او «مختصة» ، حلاً ناجعاً لهذه المسألة .

والمسألة مهمة وخطيرة وحيوية ، خطورة اهمية الجامعة وحيويتها في المجتمعات التي تبغي «النهوض» . فالفكر يكوّن القيادة الجامعية ، والقيادة الجامعية تكوّن الفكر ، والفكر يقود المجتمع نحو التقدم والرقي الانساني .

وقد يتساءل القارئ ، بعد ماتقدم ، اليس طرح مشكلة

ثقافة التدريسي الجامعي ، او مشكلة ضرورة وجود الفكريين في الجامعة العراقية ، تعجيزاً؟ اليس في ماتقدم خلط بين ماهو كائن ومايجب ان يكون ، بين الواقع والطموح ؟

نظراً للدور الخطير الذي يجب ان تلعبه الجامعة ، في مجتمع ينتظر كل شيً منها ، يجب ان يكون الفكر الشمولي هو سمة للتدريسي الجامعي ، وان يكون هذا الاخير «فكرياً» قبل ان يكون «تدريسياً» • هذا طموحنا ومثلنا الاعلى الذي يجب ان نسعى اليه ، لكي نكون امام جامعة «حقيقية» تحقق اهدافها ورسالتها «الحقيقية» •

لكن في المرحلة الراهنة ، وفقداً للاحسن ، يكفي ان نجد عدداً مناسباً من التدريسيين الجامعيين الشموليين ، يتمايشون جنباً الى جنب مع «التدريسيين المختصين» ، وان كان هناك مايقال حتى على المختصين الذين لم يعطوا الاختصاص حقه !

وفي الوصول الى ذلك سبل كثيرة ، سارت في بداياتها

وزارة التعليم العالي • ومن هذه السبل ماتم إقراره من اجراءات بصدد اختيار اعضاء الهيئات التدريسية • فليس من المقبول ولا المعقول . ان كل من حمل «الدكتوراه» او «الماجستير» يصلح ان يكون «عضو» هيئة تدريسية في الجامعة • ولذلك شكلت لجان في مختلف «الاختصاصات» لمقابلة المتقدمين الى سلك التعليم العالي . وتقدير اهليته و «ثقافته» ومستوى «أطروحته» ومعرفته للغات الاجنبية • وقد «اكتشفت» هذه اللجان ان عدداً لابأس به ممن يحملون درجات «علمية» عالية من دول اجنبية لايجيدون لغة البلد الذي تخرجوا فيه ! كما كان هناك نقاش ورأي في الاطروحات المقدمة وبعضه سلبي !

إن هذا الاجراء «الاولي» . في ضوء الظروف الحالية والحاجة للكوادر التدريسية . يحتاج الى تطوير اكثر . كأن يكون عن طريق إدخال المرشحين للتعيين في الجامعة دورات طويلة الأمد نسبياً . تلقى فيها محاضرات وتجرى فيها مناقشات على مستوى عالٍ من الثقافة والعلمية . وهي التي

تقرر في الاخير مدى صلاحية المرشح لأن يكون تدريسياً ، ولأن يكون مستقبلاً فكرياً في الجامعة العراقية •

ولعل من الوسائل الناجعة ايضا ، في هذا الصدد ، هي العناية الفائقة بطلبة البعثات والزمالات الدراسية •

فليس المطلوب بالدرجة الاولى من طالب البعثة ان يتخصص في فرع من فروع المعرفة ، بقدر مايجب ان «يتعلم» من خلال معايشته اجواء حضارية وفكرية ، في بلدان وجامعات قطعت شوطاً بعيداً في هذا المضمار •

ووضع طلبة البعثات (والزمالات الدراسية) وفق هذا التصور لايشجع على التفاؤل بسبب ابتعادهم عن كل مايكوّن منهم «فكريين» جامعيين •

لذا فأن سياسة البعثات واختيار الطلبة لها يجب ان تبنى على اسس جديدة او متجددة تحقق الغاية الحضارية والعلمية المطلوبة منها • ولنا وطيد الأمل بأن وزارة التعليم العالي ستسير في هذا الاتجاه ، وقد سارت فيه فعلا ، كما علمنا ، في حدود الممكن والمستطاع •

وضمن هذا الطموح ، الذي لابد منه ، فأن عدداً من التدريسيين في الجامعة بحاجة الى تطوير ايضا • حقيقة ان مثل هذا التطوير يجري في الجامعات العراقية ، لكنه بحاجة هو الاخر الى «تطوير» ، يؤكد فيه على المستوى العالي لما يُعطىٰ من محاضرات ولما ينظم من مناقشات ولما يكتب من بحوث ودراسات • ولعل إجادة او معرفة احدى اللغات الاجنبية الحيّة ، في الاقل ، تكون احد العناصر المهمة في هذا السبيل ، نظرا لما للغة الاجنبية من اهمية حيوية علمياً وثقافياً وحضارياً •

واذا كانت الشمولية الثقافية هدفاً نسعى اليه ، ويجب ان نسعى اليه ، بالنسبة لكافة التدريسيين الجامعيين ، بحيث يكون الجامعي «فكرياً» قبل ان يكون «تدريسياً» ، ففي المرحلة الراهنة ، يمكن ان نكتفي في كل قسم وكل كلية بعدد من هؤلاء ليزداد باطراد بمرور الزمن ، لئلا تفقد الجامعة رسالتها ، وحين تفقد الجامعة رسالتها تفقد وجودها او سبب وجودها •

اما «القيادات» الجامعية ، فالفكري مطلوب فيها ، لان الجامعة ، بحد ذاتها ، حركة شمولية ، وتحتاج بالتالي الى فكر شمولي • وقد نفهم التخصص او شبه التخصص ، عند رؤساء الاقسام والعمداء ، ولكن ذلك يبقى دون الطموح • ويبرز هذا المطلب بشكل واضح في الكليات ذات الاقسام المتعددة حيث الشمولية والقيادة «الفكرية» مطلوبة هنا عند العميد • وحتى «التخصص» على صعيد الكلية الواحدة ، غير المتعددة الاقسام ، او على صعيد القسم الواحد ، يبقى ايضا دون الطموح ، لأن تخصص الكلية يجب ان يوضع في اطار المسيرة الشمولية للعلم والثقافة ، وتخصص القسم ، يجب ان يكون كذلك ايضا • فكريون هم إذن القادة الجامعيون او يجب ان يكونوا كذلك •

حقيقة ان للجانب «الاداري» اهميته ، ونحن لاننكر ذلك بالنسبة لرئاسة الجامعة والعمادة ورئاسة القسم الى حد ما • ولكن تبقى عندها المسألة مرتبطة بالشكل اكثر من ارتباطها بالمضمون • فالمضمون هو الفكر : كيف نتعامل

معه . وكيف نوصله ، والادارة هي اختيار احسن السبل المادية والبشرية . لكي يحقق الفكر غايته ، لذا كان ويجب ان يكون المضمون قبل الشكل . وكانت «الادارة» نتيجة او محصلة «الفكر» ، واذا غلب الشكل المضمون حدث الخلل ، فالقيادة الجامعية ليست ادارة فحسب . بل هي فكر قبل الادارة ، والطموح في ان يكون الاثنان معا . وان يعرف القائد الجامعي حدود الادارة واهمية العلم والفكر .

وتبقى المسألة الاساس في الجامعة العراقية هي مسألة التثقيف الذاتي وحب المعرفة ووعي الموقع المتميز الذي يمثله او يجب ان يمثله التدريسي الفكري في المجتمع .

ومثل هذا التدريسي هو المطلوب في مرحلة النهوض في الجامعة العراقية ، وحسناً فعلت ورقة اصلاح التعليم العالي حين اكدت على ضرورة احداث انقلاب نوعي في ذات التدريسي وان تتوافر لديه القناعة بقبول المعاناة باعتبارها «عبئاً» ملقىً على الرواد في شتى ميادين الحياة .

وحسناً فعلت ايضاً ، وفي المقابل ، حين وقفت طويلاً عند

الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه التدريسي الجامعي في العراق . فهو الركيزة الاساسية للنظام الجامعي وفيه . كما قلنا . تكمن المشكلة وفيه ايضا يكمن الحل ■

٣

الصحافة الجامعيّة



الوليد الجديد

في الغربة ، كنت ، وانا اترقب الحدث • والبعد يزيد القلق ويقوي الأمل • ترى هل ستكون الولادة كما نتمنى وكما نريد؟

وكم كانت المفاجأة كبيرة حين وقع نظري على الوليد الجديد • رأيت «الجامعة» حقيقة واقعة ، تثير الآمال ، وتثير التساؤلات • فلماذا «الجامعة»؟ وللجواب عن هذا السؤال ، نسأل : ما الجامعة (بدون قوسين هذه المرة)؟

الجامعة مركز الفكر ، ومركز العلم ، وبالتالي هي مركز الثقافة • وإذا كان الفكر في الجامعة والعلم في الجامعة والثقافة في الجامعة ، فلابد للفكر ان يتحرك ، ولابد للعلم

ان يتقدم . ولابد للثقافة ان تتفتح .

ولا يكون ذلك ممكنا . الا بمن يحمل لواء الفكر وتحمية العلم . ومشعل الثقافة . والجامعيون لهم قصب السبق في هذا المضمار : واجبا ورسالة .

إذن لابد من وسيلة يعبر الجامعيون من خلالها عن افكارهم وآرائهم . فكانت «الجامعة» الجريدة الثقافية الاسبوعية . صحيح ان هناك وسائل اخرى للتعبير . كالمحاضرات والكتب والمجلات الفصلية . إلا ان طبيعة المعالجة وزمنها يختلفان في مثل هذه الوسائل . حيث تفرض الظروف ويفرض الزمن معالجات «اسرع» ومتابعات اكثر التصاقا بالحدث . لو انها تأخرت . لما بقي للرأي قيمة وتأثير . وللحدث بعده ومداه . لهذا كانت القناعة باختيار هذا اللون من وسائل التعبير . الى جانب الوسائل الاخرى .

والجامعة بعد هذا حياة ونشاط . تريد أن تعبر عن نفسها . وحتى الآن . لم تجد . لسبب او لآخر . المكان

والاسلوب المناسب . فكان لابد من صحيفة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي . وزارة الجامعات والمعاهد . ولأنها صحيفة التعليم العالي . فلابد ان تكون لونا متميزا . شكلا ومضمونا . في الصحافة الثقافية .

فمن حيث الشكل . اختارت «الجامعة» الرصانة في العرض والاخراج . فارادت بذلك ان تختط طريقا جديدا وكل جديد لايخلو من مفاجأة . ولكنها مفاجأة ايجابية . كما نعتقد . حيث سيتفاعل القارىء مع هذه المعطية الجديدة ويقبلها ويتبناها . حين يعتادها ويدرك ابعادها . وبين الشكل والمضمون علاقة متبادلة . فلامعنى للشكل بدون مضمون . ولامضمون بدون شكل . فكلاهما يُدرك في اطار ترابط وتأثير متبادل ومتكامل . واذا كان الامر كذلك . فشكل «الجامعة» سينعكس على مضمونها . كما ان مضمونها هو السبب في اعطائها شكلا معينا .

ولما كانت «الجامعة» قد اختارت العقلانية والرصانة في شكلها . فهي كذلك في مضمونها .

والصحيفة بعد هذا حياة واحدة. متكاملة في اجزائها. منسجمة في سيرتها وكينونتها، فمضامينها، وان اختلفت. فأنها تعالج برؤية واحدة ومسمى واحد،

ومن هذا المنطلق . بل من هذه الرؤية للامور. وزعت «الجامعة» على ابواب ثابتة، فكانت صفحة «الحياة الجامعية» بابها الاول. لتعرض نشاطات الجامعات والمعاهد وهي كثيرة وواسعة ولكنها لم تغط اعلاميا بالبعد الذي تفرضه اهميتها وما تتطلبه ضرورة معرفتها،

والجامعة. قبل كل شيء. فكر في افراد. والافراد يتعاملون مع الفكر. فلابد إذن من منبر لهم ليفكروا خلاله في المشاكل والقضايا التي تهم الجامعة ومسيرتها وتهم الفكر وارهاصاته، فكانت صفحة «المنبر الجامعي»،

والجامعة حياة فكر: فكر ينتج ونتاج يدعو الى التفكير، وهذا الفكر المنتج نجده في اطروحات الباحثين، وعلى الرغم من كثرة هذه الاطروحات واهميتها. فأن ما يعرف عنها هو القليل القليل، فمن حق الجامعيين. إذن. ان تعرض

اطروحاتهم ومن الواجب ان تخصص لـ «اطروحات جامعية» صفحة خاصة ، تتابع ، في جانب منها ، مناقشات هذه الاطـروحـات ، وتـعـرض ، في الجـانب الاخر ، هذه الاطروحات ، معطية ، قبل هذا ، دليلاً اسبوعيا لكل ما يناقش من اطروحات في جامعات القطر • واذا اهتمت «الجامعة» بالاطروحات ، فأنها لم تنس الكتب والكتّاب ورحاب الفكر الاخرى • فعالجت ذلك من خلال الادب والفن اللذين بهما يحاول الانسان ان يعطي معنى لحياة الانسان ، فكانت «الجامعة الادبية والفنية» • وللعلوم والطب اهميتها وحظها من المعالجة الجادة في صفحة «الجامعة العلمية والطبية» •

وانا كان لرياضة النفس نصيب وافر من صفحات «الجامعة» فأن لرياضة الجسم نصيبها ايضا • لذا ستعالج «الجامعة الرياضية» شؤون الرياضة ، والرياضة الجامعية بالذات ، معالجة علمية هادفة •

ووحدة الرؤية ووحدة المسعى الفكري ، في كل تفاصيل

مسيرته . ستعطيان الى «الجامعة» وحدة متميزة في المستوى التحريري لتكون منبرا تطرح من عليه الموضوعات الثقافية والعلمية ، ومختبرا تنضج فيه الافكار . بعد النقاش والحوار والاغناء المتبادل •

لذا فأن «الجامعة» مجال واسع لكل المواهب . وترحب بكل المساهمات الجادة . لانها مفتوحة لكل من يؤمن بأهمية الفكر ودالة الفكر على الانسان ودور الفكر في بناء الانسان •

واذا كان طموح «الجامعة» ان تكون صحيفة الثقافة والفكر ، فأنها ستتحمل مسؤولية خطيرة . قد يكون في مراجعة الذات المستمرة . بعض ايفاء لما التزمت به • ولايكون ذلك . الا لأن «الجامعة» تسمع النقد وتصغي اليه ، نقد الغير ونقد الذات . لكي تستمر ، بفضل من يقرؤها ويكتب فيها ويعمل من اجلها . في تجاوز الذات •

وهذه هي سنة الحياة . وذلك هو ايضا قانون «الجامعة» . تطور مستمر وصعود دائم • وهكذا أدرك هذا الوليد ، وهكذا ولد ، انه بحق وليد جديد ■

الجامعيون والصحافة

الجامعة مؤسسة علمية وتربوية . فهي تربي وتثقف ، اي تعطي منهجا في البحث عن الحقيقة ورؤية عن الحقيقة والحياة ، لذا كان الجامعي باحثا وقائدا فكريا ، ومادامت الحقيقة والحياة مدار اهتمام الجامعي . فان نشاطه لايمكن ان يقتصر على مجتمع الجامعة ، فالطالب ابن المجتمع . والحقيقة بنت المجتمع ، فلكي تثقف الطالب ، عليك ايضا ان تثقف او تحاور من يحيط بالطالب اجتماعيا وعائليا وثقافيا ، ولكي تفهم الحقيقة وتدرك ابعادها ، عليك ان تحاور المجتمع الذي فيه ومنه تنبع الحقيقة ،

وعليه فان دور الاستاذ الجامعي ، هو دور مزدوج :

داخل الجامعة وخارجها . ولكل من هذين الدورين متطلباته واساليب تحقيقه. فالجامعي حين يحاور الطلبة الجامعيين، معلما كان ام باحثا، يتبع اسلوبا ويخضع لمتطلبات . والجامعي حين يحاور المجتمع اللاجامعي، يتبع اسلوبا معينا ويخضع لمتطلبات معينة .

فالمحاضرة والندوة والحلقة الدراسية والبحوث في المجلات الفصلية المتخصصة والكتاب، كلها اساليب يلجأ اليها الجامعي ليعلم الحقيقة ويبحث عنها ويحاور روادها من المختصين . وهذا هو دوره في الجامعة . والجامعي ليس باحثا ولامعلما فحسب، بل هو ايضا قائد فكري في المجتمع، مادام يبحث عن الحقيقة في اوجهها المختلفة والتي تتعدى، من دون شك، حدود الجامعة . وحين يتجاوز نشاط الجامعي حدود جامعته، تختلف حتما اساليب التعبير عن هذا النشاط، لاختلاف المعطيات التي يجب ان يظهر نشاطه ضمنها .

فهو يخاطب اوسع الجماهير بشرائحها المتنوعة

اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ٠

وهنا تكون وسائل الاعلام (مذياع ، تلفزيون ، صحافة يومية واسبوعية) المحطة التي يجب ان يتوقف عندها الجامعي ليركب مركب الثقافة الجماهيرية ، بل الثقافة عموما ٠

وعندها تتأكد مسؤولية الجامعة والجامعيين عن اتجاهات «الثقافة» التي يوجهونها من خلال وسائل الاعلام وفي مقدمتها الصحافة ٠

فالافكار والحقائق بحاجة الى ان تشاع لكي تتركز ويكون لها اثر في المجتمع ومسيرة الحياة٠ والا فما الفائدة من «حقيقة» ومن فكرة عن الحقيقة تبقى حبيسة جدران مجتمع صغير ، بل حبيسة عقول افراد قلائل من المختصين؟

فكل فكرة وكل حقيقة بحاجة الى قبول جماعي او شبه جماعي ، وهي لايمكن ان تكون كذلك من خلال كتاب او محاضرة او ندوة٠ فالثقافة هي معرفة الحقيقة : حقيقة

الانسان وحقيقة الاشياء• وهي معرفة تتطلب التدرج والتنوع في المعالجة والعرض ليدركها الكل ويتمسك بها الكل ، والا اصبحت ثقافة معزولة عن المجتمع . في حين ان دور الجامعة هو التفاعل فكريا مع المجتمع • وكل رؤية معاكسة لذلك ، تؤدي بالجامعي الى التقوقع والانعزال عن المجتمع وبالتالي الى فقدان «رسالته» في خدمة المجتمع •

ولقد ادرك كبار المفكرين والجامعيين . في العالم . هذه الحقائق فكتبوا في الصحافة وامتهن الصحافة عدد منهم •

ولم يقل احد عنهم انهم فقدوا العلمية في التفكير وحادوا عن الثقافة الرصينة ، بل ان كتاباتهم بقيت هدى واشعاعا لاجيال واجيال ، مؤكدين بذلك مسؤوليتهم الجامعية والثقافية كمفكرين واساتذة •

ولكن المشكلة عندنا ، تبقى في النظرة الى الصحافة والكتابة فيها • فالصحافة . بخلاف مايعتقد نفر من الناس ، اداة معرفة للوقائع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم الانسان والمواطن ، وبدون ذلك لن يعرف شيئا عن

المجتمع وعن الانسان • فالصحافة ، اذن ، اداة ثقافة من الطراز الاول • ومن واجب الجامعي ، اذن ، ان يتعامل معها فيسهم في تطويرها • فهي اداة لنشر الافكار والتمهيد لها وطرح المشاكل والدعوة الى حلها او الحوار حولها • ولاضير في ان تكون للكاتب رؤيته ، ولكن شريطة ان يقتنع بها ويقنع الغير بصحتها • فهل تحرم الافكار من ان تجد لها منبرا في الصحافة ، فقيمة الثقافة في رصانتها وحقيقتها ، فهل يعيبها ان تبدى على صفحات الجرائد والمجلات؟

صحيح ان للصحافة سياقاتها في المعالجة ، الا ان ذلك لايعني السطحية في المعالجة • فكل شئ يتوقف على طريقة المعالجة وكيفية المعالجة • وهنا تكمن بعض الصعوبة ، فليس من السهل عرض فكرة او مناقشة رأي من خلال مساحة محدودة تفرضها طبيعة النشر في الصحافة. لذا كانت الكتابة في الصحافة فناً وبراعة في طرح الجوهري من الافكار وفي مواكبة وتحليل وادراك حوادث الحياة السريعة المتغيرة بطبيعتها • ومثل هذا النمط من المجهود الفكري ،

وبالتالي من الثقافة ، لايمكن ان تقدمه المجلات الفصلية المتخصصة •

فلكل طبيعته ودوره في التعامل مع الحقيقة وفي ادراكها • ولكي يدرك الانسان حقيقة ماحوله ، تتعدد وسائل ادراكه ، لتعدد اوجه الحقيقة وطبيعتها • وليست الصحافة الا وسيلة من بين وسائل الادراك هذه.

واذا كان الادراك معرفة والمعرفة ثقافة ، والجامعي يحمل لواء الثقافة . فما احراه بأن يكون «صحفيا» !

«الجامعة» : مشروع ثقافي

منذ اليوم الأول، قبل عام، أعلنت «الجامعة» انها جريدة ثقافية. فماذا كانت تريد؟

أرادت «الجامعة» ان تكون جريدة الجامعي والمثقف والطالب. لذا فقد عملت، أو حاولت ان تعمل، على عقد حوار بينهم وعلى ان تكون منبراً لهذا الحوار. فأثارت المواضيع المهمة في هذه المرحلة التاريخية المهمة. وسلطت الاضواء على محاور تستحق الوقوف عندها طويلاً. ودعت الى التفكير والتأمل في شتى المجالات التي تهم الانسان او التي يجب ان يهتم بها. فدعت الى تفكير الانسان عن الانسان لنفهم دوره في مسار الحضارة ومعنى هذا المسار.

فتحت صفحاتها للفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد وعلم السياسة .. باعتبارها أدوات بها ومن خلالها نستقرىء سمات العالم الحديث ، ونستشرف معالم الألف الثالث من تاريخ الانسان . فكانت بهذا ، أو كادت أن تكون . شاهداً على مرحلة حاسمة من تاريخ الانسان .

لذا كانت متعددة في طروحاتها ، متشعبة في اهتماماتها ، شأنها في ذلك شأن الثقافة . فاهتمت بالمفردات اليومية من الحياة ، دون ان تهمل الكل الشمولي ، فوضعت الحياة اليومية في اطار المسيرة الشمولية لها .

'فالجامعة' اذن ليست جريدة ، بل هي ثقافة في جريدة ! وطريق الثقافة صعب ومسؤوليتها كبيرة . ففي عالم لانعرفه ، ويجب ان نعرفه ، تصبح الثقافة اساس حياة الانسان ومصدر معناها . فالثقافة ضرورة ، وضرورة حيوية للانسان : فبها يحاول ان يتجاوز تناقض الوجود والعدم ، وبها يعطي الانسان معنىً لحياته ورؤيا لصيرورته .

مهمة خطيرة وطموح كبير ، ذلك الذي ادعته «الجامعة» لنفسها • فهل أوفت ببعض ما تدعي أو تريد؟ لاشك ان طموحاً بهذا البعد يطوي الأيام والسنين دون ان يبغي ضالته • فكيف الحال و«الجامعة» تودع عامها الأول فقط • كيف الوصول الى تحقيق الطموح و«الجامعة» تناضل ثقافياً بامكانات متواضعة وحرفية تقريباً • ولكن أليس في كل هذا حافز للعمل والمثابرة؟ فهذا العام من حياة «الجامعة» لو اجتزأناه من حياة الزمن ، وعشناه من أوله ، لرأينا «الجامعة» قد حققت ما لاتحققه الجهود من تقدم في ذات الزمن وفي ذات الظروف • فأين هي الآن من أعدادها الأول؟ وأين هي الآن من أصدائها الأول؟ لاشك ان في ذلك أملاً ، كل الأمل • أمل لمن يعمل في «الجامعة» وأمل لمن يكتب في «الجامعة» وأمل لمن يقرأ «الجامعة» •

والأمل هو الحياة ، و«الجامعة» جاءت للتفاعل مع الحياة . وحين نفكر اليوم في تحقيق الطموح ، فان ذلك لايثني العزائم ، بل يشدها الى تحقيق المشروع •

«الجامعة» خطوة على طريق طويل. طريق الثقافة. ولكنها خطوة ثابتة أقدم عليها مؤمنون بالثقافة وبدورها.

«الجامعة» مشروع يديره مناضلون من أجل الثقافة ومؤمنون برسالة الثقافة وبأنها الطريق الذي لاغير سواه لمواجهة التحديات التي تفرضها مسيرة العالم على شعبنا وأمتنا. فبالثقافة نعي. وحين نعي نتحرك لصنع التاريخ ونؤثر في مسيرة التاريخ، بهدي قائد تاريخي، ندر نظيره.

هذا هو أساس «الجامعة»، وهذا هو منطلقها: مشروع ثقافي بل مغامرة فكرية تستحق ان تعاش بكل أبعادها!

الجامعة و« الجامعة»

من المفروض ان تضم الجامعة الصفوة الفكرية في مختلف الاختصاصات ، والسبب الاول لوجود هذه الصفوة الفكرية ، بدون شك ، هو ان تعلم الطلبة ، اي انها تنقل الفكر ، بشتى انواعه ، لهم وبشكل متدرج عبر سنوات الدراسة ، ويكون ذلك بالمحاضرة والكتاب ، وهذا يفترض ان تكون المحاضرة الاساس والافق الفكري للطالب ، والكتاب القناة الموصلة بين هذا الاساس وهذا الافق .

الطالب يريد العلم والجامعة يجب ان تعطي العلم من خلال تدريسييها ، لكن العلم والمعرفة لايقتصران على المحاضرة والكتاب ، فهما وان كانا من طرق الايصال الفكري

الجيدة فانهما ليسا الوحيدين في ذلك . وليسا المعوّل عليهما في بعض الاحيان .

فالفكرة الاصيلة والخاطرة الذكية والفرضية الجريئة . والتفكير بصوت عالٍ ، كلها تحتاج الى ان تتبلور في مقال . لا في كتاب ولا في «بحث» . وهذا يصح بالنسبة للتدريسي الجامعي المؤرخ ، وعالم الاجتماع والقانوني والاقتصادي والطبيب والمهندس وعالم الاحياء والرياضيات وغيرهم . وممّا يزيد هذه الحقيقة رسوخا ، «حقيقة» اخرى تقوم على افتراض اخر ، هي ان الجامعة مصدر الفكر في المجتمع ، لذا فان عليها واجبا او رسالة تثقيف لأفراد المجتمع ، لا تعليم افراد الجامعة من الطلبة فحسب . عندها ما أجدر «المقالة» بتحقيق هذه الرسالة !

ومن هذه الحقائق المفترضة وعليها ، قامت فكرة «الجامعة» ، كمنبر للجامعي والمثقف ، يخاطبان من خلالها الطالب ـ المواطن والمواطن ـ المواطن .

فماذا كانت المحصلة عبر سنة ونصف من حياة

«الجامعة»؟

توالت المقالات والخواطر والافكار على «الجامعة»، تلقائيا، او بطلب من ادارة تحريرها • ولكن من المؤسف المؤسف ان تكون نسبة المقالات التي كتبها الجامعيون قليلة اذا ما قورنت بعددهم في الجامعات العراقية • وتبقى كذلك قليلة لان بعض الاختصاصات لم تتكلم • فنسبة «الانسانيين» من الجامعيين كانت اكثر من «العلميين» الجامعيين . اما الاطباء والمهندسون والصيادلة فيكاد الصمت يطوق «اقلامهم»! وكذا الحال بالنسبة لقطاعات بأكملها من «الانسانيين» يتصدرها اهل القانون ، بينما وجَبَ ان يكون لهم القدح المعلّى في التأمل والفكر الاصيل والمكتوب من الحديث مع الذات!

«ظاهرة» تحتاج الى تفسير : انشغال الجامعيين بكتبهم وبحوثهم ومحاضراتهم؟ ام ابتعادهم «الطبيعي» عن الصحافة والصحفيين؟ ام «ماذا»؟

لقد قيل الكثير في الكتاب الجامعي • وقيل الكثير الكثير

في الكتاب المنهجي • وبالأمس في «الجامعة» قال الدكتور صالح جواد الكاظم ، الحق ، في «الكتاب التدريسي» • فلسنا راجعين ، اذاً ، ولا واقفين طويلاً عند هذه الحجة •

والموقف ذاته أو يكاد تجاه المحاضرة التي لاتعدو في الغلب أن تكون تكراراً واستظهاراً للكتاب المنهجي إن كان أجنبياً ، وتلخيصاً وتبسيطاً للفكر العلمي إن كان الكتاب عربياً ، لانه كُتب أو «أعد» لان يتواءم مع «الحقيقة» الفكرية المحلية ، وبالتالي لكي «يتجاوز» الصعب والمعقد من الفكر العلمي المطلوب رفد الطالب به •

اما البحوث فأغلبها «للترقية» بما تتضمنه من إلزام وما تفتحه من آفاق التدرج «الاداري» •

أين الفكر المبدع ، إذاً ، الذي يجب ايصاله للطالب والمواطن؟ هذا ما نبحث عنه منذ سنين وما زلنا نطالب به •

ولعلنا نرسم لوحة قاتمة ولعلنا نغذي هذه السطور بروح التشاؤم أو ليس لكل ظاهرة سبب ولكل معلول علة؟ أفلا يجدر الوقوف عندها ؟ فليس من الضروري ان يكون كل

جامعي كاتبا صحفيا. وليس لكل جامعي الوقت الكافي و«مشاغله» الكثيرة الكثيرة قد تحول دون الخاطرة والفكرة الاصيلة والحوار مع الذات المكتوب في مقال. ثم أليس هناك عدد من الجامعيين ممن احتل الساحة وأتحف «الجامعة» بالرصين من المقال.

والحمد لله ان يكون الأمر كذلك، وان لاتنضب الجامعة من المفكرين ولاتحرم من اصيل كتبهم ومحاضراتهم ولاتحرم «جامعتهم» من اصيل مقالاتهم وحواراتهم.

لكننا لا نقبل، بمقابل ذلك، بأحجام الجامعيين الاخرين عن الكتابة في «الجامعة» وهي المؤهلة لان تكون منبرا ومختبرا فكريا.

نعم ان الكتابة المقالية فن ولا يقدم عليه إلا من اجاده او اعتاد عليه. لكن يكفي ان نقدم عليه ونحاول من اجله لنسيطر بعد ذلك عليه.

ومسيرة «الجامعة» تثبت ذلك، فقد بدأ الكتابة فيها جامعيون مترددون، وصلوا اليوم مرحلة النضوج في الفن

الكتابي المقالي ، بل أدمنوا عليه !

ولا المشاغل بحجة كافية . أفليست المشاغل بما تتضمنه من صراعات وتناقضات خلاقة للفكرة الجديدة ومصدرا للمعالجة الاصيلة الجريئة ؟

«الجامعة» تنتظر إذاً . والقارئ الطالب ـ المواطن ينتظر إذاً . ويكفي ان نبدأ وأن نجرؤ في الاقدام على الخطوة الاولى . لتكون الجامعة والجامعيون مصدر الفكر الاصيل الرائد في المجتمع .

والحياة فكرة لواقع ، فما اجدر الجامعة ان تكون ، إذاً ، المصدر المسير لهذا الواقع ، وما احدر «الجامعة» ان تكون طريقا لهذه المسيرة الحياتية الرائدة !

٤

نظريّة الدّولة

اشكالية مفهوم الوظيفة العامة في العراق

«دائماً هناك رأي ورأي آخر،
وهناك موقف وموقف آخر»

الرئيس القائد صدام حسين

ان مناقشات مجلس الوزراء في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٩ (التي لم اشارك فيها لاسباب تتعلق باداء مهام رسمية اخرى) تثير . في الواقع . الكثير من المفاهيم والمبادئ التي يجب الوقوف عندها طويلا في هذه المرحلة . فالمسألة ، في نظرنا، لاتتعلق بجواز او عدم جواز اشتغال الموظف بعد اوقات الدوام الرسمي لتوفير دخل اضافي الى راتبه الحالي، بقدر ماتطرح الكثير من التساؤلات وتستوجب الكثير من التوضيحات عن الموظف والوظيفة العامة بل حتى عن الدولة والقانون.

لذا فاننا بحاجة الى تحديد وتثبيت العديد من المفاهيم

التي في ضوئها تفهم او تدرك مسألة «اشتغال الموظف» ٠

وعليه فان موضوع اشتغال الموظف يجب ان يجد موقعه ضمن نظرية عامة او مفهوم شامل للوظيفة العامة و «ايجاد الحل» ضمن ذلك الاطار ، بدلا من ان تؤخذ «المسألة» مجتزأة من الاطار الذي يجب ان تدرك من خلاله ٠

وقد أكد السيد الرئيس القائد بأن «الموضوع ليس موضوعاً فرعياً، وانما هو موضوع مركزي ، وكل موضوع مركزي لايمكن حصره في اطار ضيق ، بل لكي تتكشف خواص المنهج الافضل او الخطوة الاجدى ، لابد من ان نتسع للعام في المبادئ والتصورات ثم نقترب من الخاص لنطلق القرار الصحيح» ٠

لذلك فان الكلام عن «اشكالية مفهوم الوظيفة العامة في العراق» ، لايعني التطرق الى الوضع المادي للموظف ، بقدر مايعني التطرق الى تحديد مفهوم الوظيفة العامة ومفهوم الدولة ٠

فالمشكلة ، في نظرنا ، هي مشكلة مفاهيم أولاً وقبل كل

شئ . وبكل ماتتضمنه هذه المفاهيم من نتائج حول وضع الموظف . لذا يكون من المناسب ، بل من الضروري . ان نطرح المشكلة بشكلها الصحيح ، ونبدأ بمحاولة تحديد مفهوم الوظيفة العامة والموظف . ولايكون ذلك ممكنا ، من دون الكلام عن الدولة والمفهوم الذي نكونه عنها .

☆ ☆ ☆

ومهما اختلفت الاراء وتعددت النظريات حول الدولة ، فانها ، في حقيقتها وواقعها ، تمييز بين حكام ومحكومين .

ومهما اختلفت طرق الوصول الى السلطة او اشكال النظم السياسية ، فحقيقة الدولة تبقى واحدة ، وهي ان هناك من يقبض على السلطة وبالتالي يوجه اوامر ونواهي لاعضاء المجتمع الاخرين . وفي اللحظة التي يوجد فيها هذا التمييز (السياسي) بين الحكام والمحكومين تنشأ الدولة او تكون هناك دولة .

في كل مجتمع توجد سلطة واحدة يقبض عليها عدد من الافراد ، قل عددهم أو زاد ، وهم الحكام وعند ذاك نكون ازاء الدولة • فهناك ، اذن ، تلازم بين حقيقة المجتمع السلطة والدولة • فوجود السلطة ضروري لحياة المجتمع وبقائه وتطوره • ووجود السلطة معناه القبض عليها من قبل البعض ، والقبض عليها معناه وجود الحكام وبالتالي التمييز بينهم وبين المحكومين • والتمييز بين الحكام والمحكومين معناه وجود الدولة • في كل مجتمع توجد ، اذن ، سلطة واحدة ، ولكل دولة سلطتها السياسية الواحدة •

والحكام حين يقبضون على السلطة ، فانهم يمارسون هذه السلطة ، ولايمكن ان يكون الامر غير ذلك • وممارسة السلطة (في الدولة) يجب ان تكون في صالح المحكومين او صالح المجتمع ، والا تفقد السلطة شرعيتها (اي رضاء المواطنين عليها وعلى طريقة ممارستها) •

هذا يعني ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين ممارسة السلطة والصالح العام • فالسلطة يجب ان تمارس خدمة ،او تحقيقاً،

للصالح العام في المجتمع • وممارسة السلطة السياسية لايمكن ان تكون الا لادارة المجتمع لصالح المجتمع • والقيادة السياسية (الحكام) حين تمارس السلطة لادارة المجتمع تنطلق من تصورات ومبادئ وسياسات معينة • وقد يكون طموح الدولة ادارة المجتمع في كل تفاصيل حياته ، بما تقدمه من خدمات تأخذ شكل المرافق العامة ، أو أن تقتصر على بعض القطاعات التي تزداد أو تقل اتساعاً حسب الظروف والافكار والفلسفات التي يقتنها الحكام والتجارب التي يمرون بها •

المهم هو ان هناك للحكام دائماً خططاً او سياسات او اختيارات في شتى مجالات حياة المجتمع . اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية وسياسية •

فالدولة لكي تدير المجتمع ، بشكل او بآخر ، لابد لها من تحديد الاطار العام للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع • وهذا التحديد يتم في ضوء اختيارات محددة تتبلور في العديد من التشريعات التي

تضعها الدولة. بناء عليه فان ممارسة السلطة في الدولة يتم، خاصة في الازمنة الحديثة، عن طريق وضع القواعد الاجتماعية الملزمة للافراد اي القوانين الوضعية التي تعبر عن موقف او اختيار للدولة (القيادة السياسية) في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

وهذا صحيح بصرف النظر عن طريقة ممارسة السلطة، اي بصرف النظر عن النظام السياسي في دولة ما، والخلفيات الفكرية والعقائدية التي تسنده وتحركه. فسواء كانت الدولة ليبرالية ام اشتراكية ام شيوعية فان هذه الحقيقة تبقى وان اختلفت درجة تنظيم المجتمع، أي مدى تدخل الدولة في حياة المجتمع.

الا ان هذه التشريعات (أي الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية) بحاجة الى تنفيذ أو بلورة في الحياة اليومية للمجتمع. الأمر الذي يتطلب ايجاد هيئات أو أجهزة منفذة لهذه التشريعات. ومن هنا تنشأ ضرورة الوظيفة الادارية التي تمارسها الأجهزة

الادارية. فالوظيفة الادارية هي الوظيفة التي تمرسها الدولة لادارة شؤون المجتمع انطلاقاً من فكرة الصالح العام. ولهذا فهي «وظيفة عامة». أما الأجهزة الادارية التي تمارس هذه الوظيفة الادارية، فتتكون من الموظفين الذين تلجأ اليهم الدولة لتشغيل ماكنتها لادارة شؤون المجتمع. وعليه فالموظفون الذين ينفذون سياسة الدولة، من خلال تشريعاتها، هم، في الواقع، وكلاء الحكام الذين يمارسون السلطة في الدولة عن طريق ما يضعونه من التشريعات. وبالتالي فهم مرتبطون ارتباطاً تدرجياً ومباشراً بالحكام القابضين على السلطة في الدولة. لذا فانهم جزء لايتجزأ من الدولة، بحيث لايمكن ادراك فكرة الدولة من دون ادراك فكرة الوكلاء أو الموظفين.

في كل مجتمع، اذن، يوجد من يضع القواعد التشريعية ومن يطبق هذه القواعد. وتطبيق القواعد التشريعية يكون عن طريق تأمين «ادارة المجتمع» من قبل الجهاز الاداري (الموظفين).

وعليه فان الموظف يقوم ببلورة اختيارات القيادة السياسية التي تترجم في قواعد تضع الاطار العام لمسيرة المجتمع •

فهو يوجد الحلول للمشاكل اليومية في المجتمع وذلك عن طريق الممارسة اليومية للسلطة . وبالتالي فهو يسهم في رسم الخط البياني العام لمسيرة المجتمع حسب رؤيا القيادة السياسية . واعطائها بعدها الحقيقي أو الأخير انطلاقاً من مؤشرات عامة ومركزية •

فلا يمكن . اذاً ادراك الدولة بدون جهاز الموظفين الذين يقومون بتنفيذ قرارات أو اختيارات الحكام بما يتخذونه من قرارات لبلورة هذه الاختيارات ضمن المسيرة اليومية لحياة الدولة والمجتمع ، فجهاز الموظفين أو الوظيفة العامة هو الوجه الآخر لحقيقة الدولة ، وحيث انه لايمكن تصور مجتمع بدون دولة . فانه كذلك لايمكن تصور مجتمع بدون وظيفة عامة ، بناءً عليه فان موظف الدولة يسهم في ممارسة سلطة الدولة عن طريق القرارات التي يتخذها ضمن

الاختصاص المحدد له من قبل القانون (أي من قبل الحكام)• فالاختصاص هو أهلية اتخاذ القرار ضمن حدود معينة• وعليه فمهما كان مستوى الموظف في التدرج (الهرمي) الاداري للدولة، فانه يسهم في ممارسة السلطة باتخاذ القرار الذي خوله اياه القانون•

نعم ان هذه الممارسة تكون واضحة وظاهرة في المستويات العليا من التدرج الوظيفي، الا انها تبقى حقيقة ثابتة على كافة المستويات•

ولايمكن ان يكون الأمر غير ذلك. لذلك فليس من الصحيح ان نميز به الموظفين «القياديين» والموظفين غير القياديين، ونقول ان اولئك يمارسون السلطة من دون هؤلاء• في الحقيقة ان الفرق بينهم ليس فرقاً في الطبيعة (ممارسة السلطة) وانما فرق في الدرجة او المستوى في ممارسة السلطة في الدولة• ولما كان الموظف يمارس السلطة عن طريق ما يتخذ من قرارات ضمن اختصاصه، فانه، والحال هذه، يطبق القانون (نصاً وروحاً) وفق التصورات او الاختيارات

التي حددها المشرع • وحيث ان القانون يمثل المصلحة العامة (مصلحة المجموع) ولا يمكن ان يكون غير ذلك . لأنه نتيجة لممارسة السلطة من قبل الحكام (الدولة) . وحيث ان السلطة يجب ان تكون شرعية . لذا فانها يجب ان تمارس لصالح المواطنين أي للصالح العام • وبما ان الموظف يطبق القانون ، فان قراراته لا يمكن الا ان تمثل الصالح العام أو غايتها الصالح العام . واذا خرج الموظف عن هذا الهدف . فانه يكون قد أخل بالمشروعية . التي يضع الحكام جزاءً لها . وهو الغاء هذه القرارات المخالفة للقانون وبالتالي للصالح العم • ولذلك فان الموظف الذي «يخدم» الدولة . يخدم . في الواقع ، المجتمع . وبالتالي فانه يحقق . أو يجب أن يحقق . في ممارسته لاختصاصه الصالح العام • وعليه فان الموظف ، هو العمود الفقري للدولة ، ان صح التعبير ، وبالتالي فان الرابطة بينه وبين الدولة هي رابطة موضوعية وليست عقدية ، فهو في وضع قانوني موضوعي ويستمد صلاحيته مباشرة من القانون •

وحيث ان القانون هو النظام الحيوي للمجتمع . فبدونه لايمكن ان يعيش ويستمر ويتطور • لذا فان احترامه ضرورة حيوية للدولة والمجتمع • واذا كان الأمر كذلك . فان احترام من يضعه (الدولة) واحترام من يطبقه (الموظفين) ضرورة حيوية هي الأخرى •

وعليه فان احترام الدولة . كضرورة لاحترام قوانينها هو ما يعرف بالهيبة التي تتمتع بها الدولة • فهيبة الدولة . اذن . ضرورة حيوية هي الأخرى ولا يمكن التفريط بها • ولما كان الموظف أو الوظيفة العامة جزءاً لا يتجزأ من الدولة . فانها تتمتع بالهيبة ذاتها وان من يخل بهذه الهيبة . يخل بالدولة ذاتها ومن يخل بالدولة ذاتها يخل بالقانون ذاته . ومن يخل بالقنون ذاته يخل بالمجتمع ذاته وحياته •

فاذن هيبة الموظف هي من هيبة الدولة وهيبة الدولة هي من هيبة الموظف •



ومهما اختلفت النظم السياسية والافكار والمعتقدات . فمن لمتفق عليه ان هناك واجبات او قيوداً يخضع لها الموظف . كما ان له حقوقاً يتمتع بها • ومجموع هذه الواجبات والحقوق هو ما اصطلح على تسميته بالنظام الاساسي للوظيفة العامة أو قانون الوظيفة العامة •

فالموظف ليس بمواطن اعتيادي حيث ان مركزه في الدولة وطبيعة عمله تفرض عليه بعض القيود والواجبات • ومن هذه القيود . واهمها . القيود المتعلقة بحرية العمل والتجارة •

ولقد قيل . بهذا الصدد . انه يمكن التمييز بين صنفين من الموظفين . الصنف الذي لا يؤثر في اتخاذ القرار او يساهم في صياغته . والصنف الذي يؤثر في ذلك (الحلقة القيادية) • فنجيز للصنف الأول الاشتغال بعد أوقات الدوام الرسمي ولا نجيزه للثاني •

ان ما تقدم ان قلناه عن الوظيفة العامة وطبيعتها لايجيز مثل هذا التمييز • فالموظف أياً كان المستوى الذي يحتله في

هرم الدولة او الجهاز الاداري ، يمارس ، بشكل أو بآخر ، السلطة (سلطة الدولة) ويتخذ ، بشكل أو بآخر قراراً تطبيقاً لقانون الدولة .

نعم ان القرارات التي يتخذها بعض الموظفين في الدرجات العليا للسلم الوظيفي يكون مدى تأثيرها وبالتالي أهميتها أكبر .

لكن هذه القرارات يسهم في تكوينها عدد من الموظفين ، بما يبدون من آراء وما يقدمون من دراسات . فهي وان تبناها او اتخذها الموظف «القيادي» فهي ، في الحقيقة ، نتيجة عمل جماعي او سلسلة قرارات أسهم فيها العديد من الموظفين من مستويات مختلفة . وحتى في اطار المستويات «الدنيا» ، فان الموظف يساهم في ممارسة السلطة حين يساهم في تطبيق قوانين الدولة عن طريق اتخاذ القرار .

لذلك قلنا ان الفرق بين هذه المستويات الوظيفية هو فرق في الدرجة وليس فرقاً في الطبيعة (ممارسة السلطة باتخاذ القرار) .

واذا كان الأمر كذلك . فلم نجيز العمل للمستويات «الدنيا» من الموظفين من دون المستويات العليا . في حين يجب ان ندرك هرم الدولة وجهازها الاداري على انه وحدة متكاملة في تسلسله العمودي . وان ي خلل في اي حلقة من هذه السلسلة سينعكس على مجمل هرم الدولة .

ثم لماذا هذا التمييز او المعيار العمودي؟ الا يمكن تبني معيار نوعيّ فنأخذ شرائح معينة بكاملها من الموظفين (قضاة ، تدريسيون ، عسكريون ..) ولانجيز لها العمل بعد أوقات الدوام الرسمي . بينما نجيزه للشرائح الأخرى .

عندها تثار مشكلة أخرى : ما هي الأسس أو الاعتبارات التي يستند اليها هذا المعيار؟ قد تكون هيبة الوظيفة (الدولة) هي المعيار . لكن لماذا تتركز هيبة الدولة في بعض شرائح الموظفين دون غيرهم؟ أليست هيبة الدولة واحدة بالنسبة لكل أجهزتها ولا يمكن تجزئتها . وحتى اذا كان هناك فرقٌ، من هذه الناحية ، فانه فرق في الدرجة وليس فرقاً في طبيعة الأجهزة .

وبهذا الصدد علينا ان نفهم الهيبة بأنها متعلقة بالوظيفة العامة نظراً لما تقوم به من تطبيق القوانين وممارسة السلطة تحقيقاً للصالح العام. اذن فالهيبة لاتتعلق بذات الموظف او وضعه المادي. بقدر ما تتعلق بتصرفاته وسلوكه باعتباره جزءاً من الوظيفة العامة.

نعم ان الوضع المادي أو المعاشي للموظف مهم لمنعه من الاتيان باعمال لاتأتلف و«شرف» الوظيفة العامة او هيبتها. ولكي يتناسب وضعه المادي مع ما تضفيه الوظيفة العامة عليه من هيبة.

وحيث ان الموظف يخدم المصلحة العامة. مصلحة المجتمع، التي تحرص الدولة، بأجهزتها. على تحقيقها. فان الموظف الذي يعمل في القطاع الخص سيثلم بشكل أكيد هيبة الدولة مهما كان عمله «حراً شريفاً».

والدولة، بعد هذا، وان كنت في حقيقة وجودها. تمييزاً بين حكام ومحكومين، الا ان هناك فكرة للدولة وعن الدولة لدى الافراد تتضمن الاعتقاد او الايمان برسالتها.

وفكرة الدولة هذه تكون اكثر رسوخاً وثباتاً عند الموظفين الذين هم جزء أساس من الدولة • والايمان بالدولة وفكرتها يترتب عليه الولاء لها باعتبارها مؤسسة المؤسسات الاجتماعية • فكما يكون هناك ولاء للعائلة والقبيلة والمدينة والمؤسسة ، فان هناك ولاءً اكيداً للدولة كالولاء للوطن • والدولة بحاجة الى هذا «الايمان» بها لكي تستطيع تحقيق وظائفها واهدافها ونقول رسالتها •

فهناك عند المواطنين ، وخاصة عند الموظفين نوع من «صوفية الدولة» يتبلور بشكل خاص بالولاء لهذه المؤسسة الشمولية التي هي الدولة •

بناءً عليه فان عمل الموظف في غير قطاع الدولة ، سيسبب ازدواجية في الولاء لمؤسستين الدولة ، والمؤسسة الخاصة • وهذه الازدواجية في الولاء ، التي يمكن ان تنشأ عند الموظف ، ستخلق ازدواجية في شخصه وسلوكه • فالعمل في الدولة يختلف في تقاليده وقيمه واخلاقيته عن تقاليد وقيم واخلاقية العمل في القطاع الخاص • وكل هذا سيؤدي الى

تفكك شخصية الموظف وضياعه ، والى تفكك الجهاز الاداري ، الامر الذي سينعكس على صميم فكرة الدولة ووجودها .

وموظف الدولة ، بعد هذا ، ليس عليه واجبات فقط ، بل له ايضا ، في مقابل ذلك ، حقوق . وكلما ضمنت هذه الحقوق ازداد عطاء الموظف وازداد ولاؤه لوظيفته وللدولة .

ولعل من اهم حقوق الموظف ، وفي مقدمتها ، حقه في الراحة والعودة الى ذاته وعائلته ، في وقت تزداد الحاجة فيه الى هذا الفراغ او الراحة لتعقد الحياة وكثرة مشاغل المواطن اليومية . فكيف سيكون حال الموظف الذي يعمل بعد اوقات الدوام الرسمي . واحد من اثنين اما سيكون ذلك على حساب صحته وراحته وعائلته ، واما سيكون على حساب الدولة . وربما الاثنين معاً . عندها كيف يمكن ان نحاسب الموظف الذي يعمل «كما يحلو له» على دوامه وعمله وانتاجه ؟

لقد حسم السيد الرئيس القائد صدام حسين هذا التساؤل حين قال :

«ان الموظف الذي نريده هو الموظف القادر المتطور والقادر على التطور دائماً بما يتناسب مع مهامه المتطورة هي الأخرى وان يكون منتجاً أي بمعنى ان تكون قيمة انتاجه اكثر من قيمة راتبه . ومثل هذا الموظف يحتاج الى قدر من الراحة بعد عناء التعب ، وقدر من الوقت للثقافة واستزادتها وقدر من الوقت للتأمل بالاضافة الى زمن العمل وزمن الاهتمام بالاسرة» •

☆ ☆ ☆

بعد كل ماتقدم . يمكن القول ان المسألة الاساسية هي ليست مسألة اشتغال الموظف او عدم اشتغاله بعد اوقات الدوام الرسمي . بقدر ماهي مسألة الوظيفة العامة برمتها • وحيث ان الموظف هو الحجر الاساس في الوظيفة العامة . فان معاناته هي معاناة للوظيفة العامة ذاتها • وبما ان الوظيفة العامة هي الجزء الاساس من الدولة . وعمودها الفقري ، لذا

فان معاناة الوظيفة العامة هي معاناة الدولة ايضا . هذا هو البعد الحقيقي للمسألة والفهم الصحيح لها . وهيبة الدوله هي من هيبة موظفيها . وهيبة الدولة وهيبة الوظيفة العامة لاتعني البيروقراطية . انما الاحترام الواجب للدولة على الافراد .

ولايكون الامر كذلك الا عن طريق قناعة وايمان المواطن بذلك . فهيبة الدولة واحترامها . وبالتالي هيبة الوظيفة العامة . لاتفرض فرضا . بل هي حقيقة تعاش وتماش في نفوس المواطنين اولا وقبل كل شيْ . والموظفون . كما قيل بحق . هم الشريحة الحية في المجتمع . ولكي يؤدوا واجباتهم يجب ان يوفر لهم مستوى لائق من العيش الكريم يتناسب مع مؤهلاتهم ومكانتهم ودورهم . وليست المسألة مسألة راتب فحسب . اي انها ليست مسألة مادية فقط . بل هي ايضا . وربما قبل كل شئ . مسألة معنوية او اعتبارية .

فالوظيفة العامة رسالة وايمان والعمل في الدولة ايمان

واعتبار • لذلك فليس من الضروري ان يكون اجر أو راتب من يعمل في الدولة كأجر من يعمل في القطاع الخاص . لان متطلبات العمل وظروفه في القطاع الخاص غير التي هي في الدولة • ان من يختار العمل في الدولة يحدد مسيرة ويختار موقفاً مبنياً على قناعة بل على صوفية وتجرد وهو خدمة الصالح العام • ومن يختر القطاع الخاص . يختر ايضاً موقفاً ويحدد مسيرة مبنية على قناعة خاصة •

لذا فان العمل في الدولة يجب ان لاينظر اليه باعتباره «مورد رزق» فحسب ، بل خدمة وتضحية وبالتالي اعطاء معنى للحياة • لذلك فمن المؤكد . كما يقول السيد الرئيس القائد «ان تكون قيمة الانتاج أعلى من قيمة الراتب او الأجر •• ان أي عامل في الدولة وفي المجتمع يجب ان تكون قيمة عمله أعلى من قيمة راتبه» ، لان الاساس في ذلك العطاء للصالح العام وخدمة المجتمع ، وهو اختيار أخلاقي وانساني •

ولكن في مقابل هذا الزهد ونكران الذات عند الموظف ،

يجب ان يكون عند الدولة والمجتمع اعتراف وتقدير لذلك ينعكس في تأمين المستوى اللائق المادي والمعنوي للموظف .

نعم ان عدد الموظفين قد زاد ، نعم ان الوظيفة العامة بحاجة الى مزيد من اعادة النظر ، نعم ان متطلبات الحياة قد تعقدت ، لكن كل ذلك يجب ان لايمنعنا من النظر الى الوظيفة العامة كأساس حيوي في المجتمع ، وان الموظف هو لبنتها ووسيلتها ، بحيث يجب توفير مستلزماتها المادية والمعنوية لكي يؤدي «رسالته» . علينا ان نجعل الموظف المواطن الاكثر احتراما في المجتمع ، لان في احترامه ، احتراماً للدولة واحترام الدولة هو احترام القانون . والمجتمع لايمكن ان يعيش (ويتطور) بدون دولة وبدون قانون .

تلك هي المسألة الاساسية المطروحة او التي يجب ان تطرح ، وليس مسألة اشتغال الموظف بعد اوقات الدوام الرسمي او عدم اشتغاله . فان حلت اصبحت هذه الاخيرة غير ذات موضوع ، او لاتطرح الا في حدودها «الطبيعية» .

ومعالجة الوظيفة العامة هي مراجعة لمجتمعنا في بعض

جوانبه التي شخصها الرئيس القائد وهي دعم لثورتنا في مسيرتها.

يجب ان نعترف بنواقصنا ونعيها لنصلحها وفق منظور علمي موضوعي. وليس في ذلك عيب، بل شجاعة وطنية.

((في كل الاحوال، يقول الرئيس القائد صدام حسين، افترض انه حتما توجد عيوب في نظامنا. بعضها نراه وبعضها ستراها، ولكن من طبيعة الحياة ان نصلحها ونعالجها ونمضي الى الامام)).

وليس بمستحيل، على قائد الثورة، الذي قادنا الى النصر عبر اعظم معركة في تاريخ العراق والعرب، ان يعالج المشكلة المطروحة، لنمضي الى امام والشعب كله من ورائه ■

٥

وجدانيات



تأملات في الطريق

يقول احد المفكرين الفرنسيين، ان السفر يوسع الادراك، فعلا. والمراد بلسفر هنا، على مااعتقد، تغيير الاطار الذي تعيش فيه، لترى وتدرك وضعا اخر للطبيعة والبشر، فليس من الضروري، اذاً، ان يكون السفر خارج البلاد. وانما هذا التبديل في وضع البشر والطبيعة يمكن ان يكون داخل البلاد ايضا، ولكي يوسع السفر الادراك يفترض ان المسافر وصل مرحلة «وعي» ماهو عليه ومايحيط به.

فما بالك اذا كان المسافر لم يطرق بعد باب الوعي!

والسفر يحتاج، اليوم، الى مال كثير لاتداعبه انامل المفكرين الواعين، وبعيد، بالتالي، عن عقولهم

وتأملاتهم !

لندع إذن السفر للذين يذهبون ويعودون ومأأدركوا من أمور الحياة غير التبضع والتسوق ، ليثبتوا ، مرة اخرى ، ان همهم «الشيء» والذين هم ، ربما ، «اشياء» في هذه الطبيعة . وكما قال الشافعي ، رحمه الله :

ليس ارتحالك في كسب العلا سفراً

لكن مقامك في ضُرُ هو السفر

ولنتأمل في الطبيعة والبشر ، ونحن في الطريق بين بغداد واربيل •

وهذا التأمل يوحي لنا بأن الانسان كائن حي له مقومات مادية ، ذاتية وموضوعية ، يجب ان تطمئن • فهو ذات ومعطية تسبح في عالم الطبيعة • لذا كان عليه ان يطمئن هذه الذات في ذاتها وفي علاقاتها الموضوعية مع الطبيعة والبشر ، ليعيش في هذا العالم او الحياة •

الا ان الانسان يدرك ويعي • والادراك والوعي يوصلان الى ارادة المعرفة لما حول الانسان ومايحيط به من ظواهر

طبيعية وبشرية • ان نعرف وان نعرف ونريد ان نعرف . هذا مايسيطر على الانسان ، في لقائه الجاد مع الحياة وهو في مقتبل العمر •

وحب المعرفة يجب ان يربى وينمى في البيت والمدرسة والجامعة • وبذلك نكون قد خدمنا المجتمع وخدمنا الانسان .

نخدم المجتمع ، لاننا بالمعرفة نعي وندرك تناقضاته لنتجاوزها • وبالمعرفة نفك اسرار الطبيعة لنسخرها لخدمة الانسان والمجتمع •

وبمضي الزمن يزداد وعي الانسان لتناقضات ذاته مع الاخرين ومع المجتمع ، وايضا مع ذاته في صراع هو صراع الحياة الذي يتحتم تجاوزه •

والحياة تفرض متطلبات . من الصعب عدم الاستجابة لها او تجاوزها . توقع الانسان ، في العديد من الحالات ، في متاهات تنسيه حب المعرفة والفكر والتأمل •

فنحن ، إذاً ، امام خيارين : حب المعرفة او التخلي عنها مرغمين بسبب العيش • الا ان المنطق و «العقل» ومسيرة

حياتنا تقضي ان ننحاز ، وبقوة ، الى الخيار الاول حب المعرفة ، وان نسعى ونكافح في سبيل غرزها في نفوس الشباب الذين بدأوا يتفتحتون عليها ، ففيها خلاص الانسان وفيها خلاص المجتمع ونقائه ، وفيها تحول للانسان من كائن مادي الى كيان اخلاقي (يفكر ويعي) .. الى انسان ، وفيه وفيه ...

وهنا استيقظت ، فجأة ، من هذه التأملات الحالمة وطلبت من ولدي الشاب ، الذي ماانفك يقرأ طول الطريق ، اين جواز سفري؟ فقال لي : اي جواز سفر ، ياأبتي ، ونحن الان على مشارف اربيل؟ فقلت له : جواز السفر ، ياولدي ، لأواصل رحلتي ... وتأملاتي !

مربّـون في ذمة الخلود
ابراهيم القزاز

كان لقائي الاول مع القراءة والكتابة ، في مدرسة باب السيف الابتدائية • ولاتزال ماثلة امامي صورة اول من علمني فك اسرار الحروف : المعلم الخالد خليل المدلل • كان مدير المدرسة عبدالجبار شريدة ، قصير القامة اسمر اللون انيق الهندام ، محمر العينين ، يهابه الكل والطلبة خاصة • وبجانبهما ، ومن بين من كان من معلمين ، في تلك السنين الرائعة ، معلمان عرفتهما بالاسم والشكل دون ان ادرس عليهما •

وانتقلت مدرسة باب السيف او جزء منها لتصبح مدرسة المنصور ، المدرسة النموذجية المكونة من الصفوف

الرابعة والخامسة والسادسة ، مقابل الاذاعة ومقابل جمعية الشبان المسلمين •

عندها كانت دروس الدين والعربية من اروع الساعات التي قضيتها وانا في مقتبل العمر مع المعلم الرائع ابراهيم القزاز • فقد كان من احب المعلمين الى قلوبنا يجذبنا في طريقة القائه ويغمرنا بحنانه الابوي ويشدنا بقصصه التاريخية الجميلة التي كان يسردها علينا . بعد انتهاء الدرس المقرر •

وجاء تعلم اللغة الانكليزية ، وكان جورج آرتين ، بلفظه الجميل وبشاشته المتفائلة وحبه للتنظيم والنظام ، اكبر من شوّق لنا حب اللغات الاجنبية •

حب العربية عند ابراهيم القزاز ، وحب اللغات الاجنبية مع جورج آرتين • مربون نذروا انفسهم للعلم والمعرفة • احببناهم واحبونا • ذكراهم الخالدة العطرة ولسنين العمر الجميلة في مدرسة المنصور الابتدائية لاتنسى ابدا •

ومضت الايام والسنون ، وانا اراجع وازور «اساتذتي»

الاوائل • وقست الايام والسنون ، ففقدنا الواحد بعد الاخر • فبعد عبدالجبار شريدة وجورج آرتين فقدنا بالامس خليل المدلل ، ونفقد اليوم معلمنا ، معلم الصبا ، ومعلم الروح : ابراهيم القزاز •

فسلام على تلك الايام ، وسلام على مدرستي الاولى ، وسلام عليك يا «ابا خليل» ، معلم الحياة وحياة التعليم • نفقدك اليوم وكأن جزءا عزيزا يرحل منا معك • انه القدر المكتوب ، يامعلمي الجليل •• وداعا ■



بائع الجرائـــد

ظهر فجأة ، في عالمنا الصغير ، في محلتنا ، بعد «حركة رشيد عالي» ، كنا صغاراً ، وقد هزتنا الحركة الوطنية التي تعاصرت مع بدايات تفتحنا الثقافي ، فكان خير معين وخير سلوى ، وخير تطمين لتطلعاتنا الثقافية ان نقرأ الجرائد ، لكن وضعنا المالي أي «يوميتنا» التي كنا نتقاضاها لم تكن تسمح بشراء جريدة او اكثر ، وكانت ، في ذلك الوقت ممارسة استئجار الجرائد رائجة ومقبولة ، فخصصتُ جزءاً من «يوميتي» ، واعتقد أربعة فلوس او اقل ، لاستأجر من «مجيد» جريدة «الزمان» ، ولكي اشبع تماماً حب اطلاعي ولكي استثمر ما دفعته من «مال» كنت اقرأ كل ما في

الجريدة .

ومرت الايام والاشهر والسنون ، ومجيد بائع الجرائد يتركز موقفه «الثقافي» في محلتنا ، ويصبح ركناً اساسياً في حياتها الثقافية . فلم يعد ذلك البائع المتجول للجرائد ، بل فتح كشكا صغيراً بجوار سينما فيصل الصيفي . وزاد الجرائد بمجلات ، وكانت المجلات المصرية هي الرائجة . فكن كشكه محطة ضرورية لنا نحن الشبب نقف عندها يومياً ، لاسيما أيام العطل المدرسية ، لنقرأ الجرائد ونقلب المجلات مجاناً ونشتري البعض منها .

ولم يقعده الكشك عن نشاطه الثقافي ، فكان مجيد يتجول أيضاً ويحمل الجرائد الى بيوتنا ايضاً . وكا ن له دور مشهود في هذا المجال ، إبان وثبة ١٩٤٨ ، بعد ان دخلنا «الجامعة» .

وتمضي السنون ، ونترك العراق للدراسة في الخارج ، وكانت سنين طويلة ، وطويلة جداً . وحصلنا على ما حصلنا عليه من زاد فكري ودرجات علمية وعدنا الى الوطن . وبعد

هذه القطيعة الزمنية الطويلة ، نجد مجيداً بائع الجرائد ، أمامنا ثانيةً وهو يواصل مسيرته «الثقافية» بكل اصرار واخلاص وتفانٍ . وعاد الوصل ثانيةً . وبدأ يزودنا بالصحف والمجلات كما في الماضي .

وانتقل مسكني الى حي آخر ، فلم اعد أراه إلا قليلاً عندما يقودني الحنين الى الديار الاولى ، ديار الصبا والشباب . ويشاء القدر ان ينتقل مركز عملي في يوم ما ، الى تلك المحلة ، التي بدأت فيها أتفتح على المعرفة حين استأجرت اول جريدة ! ولقيته ولقاني . وكان الرجل قد نكبه الزمان بفقد أحد ابنائه . وقد أثر ذلك عليه وعلى معنوياته وتوازنه بعض الوقت ، وهو أمر طبيعي وقد بلغ الرجل من العمر عِتيّاً ، وهو بين أمواج الحياة يصارعها .

واستمر الرجل في رسالته . وكان له كشك آخر في شارع ١٤ رمضان ، أمر عليه كلما ذهبت الى النادي ، أحادثه ويحادثني ، ويرفض ، إلا بعد اصرار ، ان يتقاضى مني ثمن الصحف التي ابتاعها .

وكان من أول الذين باع في كشكه جريدة «الجامعة» حين صدرت • وقد اعجب بها ، وهو «الخبير» وصاحب الحس الصحفي ، الذي لايخيب • ففرحت بحكمه وفرحت «للجامعة» •

ولم تكن فرحتي لتطول • وكيف يطول الفرح في هذه الدنيا الزائلة • فأفتقد . مجيداً . مرة ثانية ولشهرين • وكنت أحسب انه مشغول • ويأتي الخبر . من صديق ، عاصر فترة الصبا والشباب . وعاصر مسيرة مجيد «الثقافية» ليقول لي : ان لامجيد بعد اليوم •••

فنظرت الى صديقي طويلاً وساد الصمت بيننا طويلاً ، وقطعته قائلاً : الا ترى يا صديقي بأن رحيل «مجيد» الى الأبد ، هو رحيل أيام الصبا وأيام الشباب وانطوت في حياتنا صفحة لاتنسى ، صفحة العمر الجميل •

بقي صاحبي مطرق الرأس ، لاينطق ببنت شفة ، ولسان حاله وحالي يقول : نعم مات مجيد صاحب الفضل الثقافي علينا . وماتت الايام . وبقيت الذكريات يتيمة بدونك ••• يا «بائع الجرائد» ■

فهرس

١. إصلاح التعليم .. اصلاح الانسان : كلمة ألقيت في ندوة ،اصلاح التعليم العالي في العراق، والتي أقيمت في قاعة جامعة بغداد يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران ١٩٨٩ . ونشر الجزء الاكبر منها في جريدة ،الجامعة، ، العدد ٢٥ في ١٩٨٩/٦/٢٨ ، السنة الاولى ، الصفحة الاولى وتتمة على الصفحة الخامسة

٠٢ فلسفة الدراسات العليا : كلمة ألقيت في حفل تخرج طلبة الدراسات العليا لعام ١٩٨٨-١٩٨٩ والذي أقيم في رحاب المدرسة المستنصرية في ١٩٨٩/١٠/٧ . نشر الجزء الاكبر منها في جريدة «الجامعة» ، العدد ٣٩ في ١٩٨٩/١٠/١١ ، السنة الأولى ، الصفحة الاولى وتتمة على الصفحة الرابعة

٠٣ رسالة الاستاذ الجامعي : افتتاحية نشرت في جريدة «الجامعة» ، العدد ٨ في ١٩٨٩/٣/١ ، السنة الأولى ، الصفحة الأولى .

٠٤ الطبيب الحكيم : كلمة ألقيت في المؤتمر العلمي الرابع الذي أقامته كلية الطب في جامعة بغداد عام ١٩٨٩ . نشر

جزء منها في جريدة «الجامعة» ، العدد ٨ في ١٩٨٩/٣/١ ، السنة الأولى ، الصفحة الأولى .

٠٥ الفكريون في الجامعة العراقية :

مقال في جزءين. نشر الجزء الاول في جريدة «الجامعة» ، العدد ٧٩ في ١٩٩٠/٧/١٨ ، السنة الثانية ، الصفحة الأولى وتتمة على الصفحة الخامسة . ونشر الجزء الثاني في جريدة «الجامعة» ، العدد ٨٠ في ١٩٩٠/٧/٢٥ ، السنة الثانية ، الصفحة الاولى وتتمة على الصفحة الخامسة .

٠٦ الوليد الجديد .

افتتاحية كتبت بمناسبة صدور جريدة «الجامعة» . نشرت في جريدة «الجامعة» ، العدد ٢ في ١٩٨٩/١/١٨ ، السنة الاولى ،

	الصفحة الاولى.
٠٧ الجامعيون والصحافة :	افتتاحية نشرت في جريدة «الجامعة» ، العدد ٦ في ١٩٨٩/٢/١٥ ، السنة الاولى ، الصفحة الاولى.
٠٨ «الجامعة» . مشروع ثقافي :	مقال كتب بمناسبة مرور عام على صدور جريدة «الجامعة». نشر في جريدة «الجامعة» ، العدد ٥٢ في ١٩٩٠/١/١٠ ، السنة الثانية ، الصفحة الاولى.
٠٩ الجامعة و «الجامعة» :	مقال نشر في جريدة «الجامعة» ، العدد ٧٤ في ١٩٩٠/٦/١٣ ، السنة الثانية ، الصفحة الاولى.
٠١٠ اشكالية مفهوم الوظيفة العامة في العراق	مقال نشر في الملف الخاص (الملحق بجريدة «الجامعة») عن حديث الرئيس القائد صدام

حسين في مجلس الوزراء في
١٩٨٩/١١/٢٠ ، العدد ٥٠ في
١٩٨٩/١٢/٢٧ ، السنة الاولى .
الصفحة الاولى (من الملحق)

٠١١ تأملات في الطريق : مقال نشر في جريدة «الجامعة» ، العدد ٧٦ في ١٩٩٠/٦/٢٧ ، السنة الثانية ، الصفحة الاولى .

٠١٢ مربّون في ذمة الخلود : كلمة كُتبت بمناسبة وفاة
ابراهيم القزاز
المربي ابراهيم القزاز . نشرت في جريدة «الجامعة» ، العدد ٦٨ في ١٩٩٠/٥/٢ ، السنة الثانية ، الصفحة الثانية .

٠١٣ بائع الجرائد : مقال نشر في جريدة «الجامعة» ، العدد ٨٣ في ١٩٩٠/٧/١٧ ، السنة الثانية ، الصفحة الحادية عشرة .



المحتويات

تقديم ٧

١ ـ اصلاح التعليم العالي ١١

اصلاح التعليم العالي .. اصلاح الانسان........ .... ١٣

فلسفة الدراسات العليا ٣١

٢ ـ الاستاذ الجامعي ٤٧

رسالة الاستاذ الجامعي ٤٩

الطبيب الحكيم ٥٥

الفكريون في الجامعة العراقية ٦١

٣ ـ الصحافة الجامعية ٨٣

الوليد الجديد ٨٥

الجامعيون والصحافة... ... . ٩١
الجامعة مشروع ثقافي. ٩٧
الجامعة والجامعة ١٠١
٤ ـ نظرية الدولة.......................... ١٠٧
اشكالية مفهوم الوظيفة العامة في العراق....   . . . ١٠٩
٥ ـ وجدانيـــات ١٣١
تأملات في الطريق........ .... ١٣٣
مربون في ذمة الخلود ـ ابراهيم القزاز ـ.. ... . ١٣٧
بائع الجرائـد.......... .. .. ١٤١
فهرس..................................... ١٤٥



طبـــع بمطابــع دار الحـكمـة للطباعــة والنــشـــر ـ بـغــداد
بتاريـخ ١ تشرين الاول ١٩٩٠ م
الموافق ١٢ ربيع الاول ١٤١١ هـ
وأودع في دار الكتب والوثائق ببغداد تحت رقم ١٧٠١ لسنة ١٩٩٠



مطابع دار الحكمة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

سعر النسخة : دينار ونصف

للمؤلـف

- في التمييز بين السلطة المؤسسة والسلطات المؤسسة، اطروحة دكتوراه جامعة، تولوز، ١٩٥٦ (بالفرنسية).
- اسهام في دراسة السلطة المؤسسة، اطروحة دكتوراه دولة، ١٩٦١ (بالفرنسية).
- في الدستور، بغداد، ١٩٦٤.
- في الدولة، بغداد، ١٩٦٥.
- القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية، بغداد، ١٩٦٦.
- القانون الدستوري.

★ الجزء الاول : ـ نظرية الدولة.

★ الجزء الثاني : ـ نظرية الدستور.

ط ١، بغداد، ١٩٦٧ـ١٩٧٠، ط ٢، منشورات مركز البحوث القانونية، بغداد، ١٩٨١.

- معنى الرقابة على دستورية القوانين، مجلة القضاء، بغداد، ١٩٧٠.
- المسألة القومية والحكم الذاتي في العراق، مجلة قضايا عربية، بيروت ١٩٧٤، ومجلة الحقوقي، بغداد، ١٩٧٤.
- مذاهب القانون، منشورات مجلة العدالة، بغداد، ١٩٧٦، ومنشورات مركز البحوث القانونية، بغداد، ١٩٨٦.
- القضاء العادل، في «حديث الى القضاة»، بغداد، ١٩٧٩.